مكتب العمل الدولي

مجلس الإدارة

الدورة 309، جنيف، تشرين الثاني/ نوفمبر 2010

الوثيقة: GB.309/LILS/4

لجنة المسائل القانونية ومعايير العمل الدولية

LILS

من أجل اتخاذ قرار

البند الرابع من جدول الأعمال

التحسينات على أنشطة منظمة العمل الدولية المتعلقة بالمعايير

لمحة عامة

القضايا المشمولة

توفر هذه الوثيقة عناصر للمناقشة داخل اللجنة بشأن العنصر المكون السياسي لمعايير منظمة العمل الدولية، الذي من شأنه أن يستكمل العناصر المكونة الثلاثة الأخرى في استراتيجية المعايير. وهي تعكس نتيجة المشاورات التي أجريت في شباط/ فبراير وآذار/ مارس ٢٠١٠، وتتضمن مقترحات محددة من المكتب من أجل نهج شامل لتعزيز هذه السياسة. كما تتضمن الوثيقة آخر المستجدات عن تنفيذ خطة العمل المؤقتة بشأن التحسينات على أنشطة منظمة العمل الدولية المتعلقة بالمعايير.

الانعكاسات السياسية

قد تساعد نتيجة المناقشات على توضيح مسألة تعزيز سياسة المعايير في منظمة العمل الدولية وبناء توافق في الآراء حولها، كما يدعو إليه إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة.

الانعكاسات المالية

جرى تحديد ثغرة في الموارد فيما يتعلق ببرنامج التعاون التقني، وقُدم طلب للتمويل إلى مكتب البرمجة والإدارة وإدارة الشراكات والتعاون الإنمائي، لا سيما في سياق مخصصات الحساب التكميلي للميزانية العادية.

الإجراء المطلوب

الفقرة ٢٤.

الإحالات إلى سائر وثائق مجلس الإدارة وصكوك منظمة العمل الدولية

الوثائق: GB.294/PV؛ GB.294/LILS/4؛ GB.300/PV؛ GB.300/LILS/6؛ GB.304/PV؛ GB.303/PV؛ GB.307/PV؛ GB.309/LILS/7؛ GB.306/PV؛ GB.306/LILS/4(Rev.).

إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، ٢٠٠٨.

الميثاق العالمي لفرص العمل، ٢٠٠٩.

مقدمــة

١. دأبت لجنة المسائل القانونية ومعايير العمل الدولية على مناقشة مسألة التحسينات على أنشطة منظمة العمل الدولية المتعلقة بالمعايير خلال الخمسة عشر عاماً الماضية. واتسمت المناقشة بزخم جديد في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ بفضل اعتماد استراتيجية المعايير[١]، وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧ عند الموافقة على خطة عمل مؤقتة لتنفيذ مكوناتها الأربعة[٢]. وقد أدرجت متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة وأهداف الميثاق العالمي لفرص العمل، في خطة العمل المؤقتة. وتحددت مكونات التعاون التقني والمعلومات والاتصالات في استراتيجية المعايير في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧، وهي في طور التنفيذ. ويستمر العمل بشأن وضع الصيغة النهائية لمكونات استراتيجية المعايير بشأن سياسة المعايير ونظام الإشراف.

٢. وتقدم هذه الوثيقة آخر المستجدات عن وضع خطة العمل المؤقتة من أجل تنفيذ استراتيجية المعايير ومدى إنفاذها منذ آذار/ مارس ٢٠١٠. ويتطرق القسم الأول إلى المسألة الرئيسية في هذا الصدد، ألا وهي متابعة المشاورات بشأن سياسة المعايير، التي أجريت في شباط/ فبراير وآذار/ مارس ٢٠١٠[٣]. أما القسم الثاني فيتضمن معلومات بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق بتنظيم مجموعة عمل ثلاثية من الخبراء بشأن اتفاقية إنهاء الاستخدام، ١٩٨٢ (رقم ١٥٨) وتوصية إنهاء الاستخدام، ١٩٨٢ (رقم ١٦٦)، في سياق مكون سياسة المعايير في استراتيجية المعايير؛ كما يتضمن معلومات عن المكونات الثلاثة الأخرى للاستراتيجية.

الجزء الأول - سياسة المعايير

متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة

٣. عندما وافق مجلس الإدارة على خطة العمل المؤقتة لتنفيذ استراتيجية المعايير في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧، قرر أن تجرى مشاورات ثلاثية بشأن المكون الأول (سياسة المعايير) في استراتيجية المعايير. وكان من المزمع في تلك المشاورات أن تجري بعد الدورة السابعة التسعين لمؤتمر العمل الدولي في حزيران/ يونيه ٢٠٠٨، بحيث يمكن أن تؤخذ في الحسبان نتيجة المناقشة بشأن تعزيز قدرة منظمة العمل الدولية لمساعدة الدول الأعضاء فيها فيما تبذله من جهود لتحقيق أهدافها في سياق العولمة، التي أفضت إلى اعتماد إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة.

٤. ويشدد الإعلان على الحاجة إلى "تشجيع سياسة وضع المعاير لمنظمة العمل الدولية، باعتبار ذلك ركناً أساسياً لأنشطة المنظمة من خلال تعزيز ملاءمتها لعالم العمل وضمان دور المعايير كأداة مفيدة في تحقيق الأهداف الدستورية للمنظمة"[٤]. كما يعيد التأكيد على الدور المركزي لمعايير العمل الدولية باعتبارها إحدى أكثر وسائل العمل أهمية لمنظمة العمل الدولية في تحقيق أهدافها.

٥. وتدعو متابعة الإعلان إلى اعتماد خطة لمناقشات متكررة يضطلع بها مؤتمر العمل الدولي من أجل فهم أفضل لتنوع واقع واحتياجات الدول الأعضاء فيها فيما يتعلق بكل هدف من الأهداف الاستراتيجية؛ والاستجابة لها بفعالية أكبر بكافة وسائل العمل المتاحة لها، بما في ذلك من خلال النشاط المتصل بالمعايير

[١] الوثيقة: GB.294/PV، الفقرة ٢٢٢ والوثيقة: GB.294/LILS/4.

[٢] الوثيقة: GB.300/PV، الفقرة ٣٠٦ والوثيقة: GB.300/LILS/6. ويجدر التذكير بأنّ المكونات الأربعة لاستراتيجية المعايير هي التالية: تطوير معايير منظمة العمل الدولية وتحديثها وترويجها (سياسة المعايير)؛ تعزيز تأثير نظام الإشراف وتدعيمه؛ تحسين تأثير نظام المعايير عن طريق المساعدة والتعاون التقنيين؛ تعزيز إطلالة نظام المعايير في منظمة العمل الدولية.

[٣] بناءً على طلب الهيئات المكونة، لا تزال مسألة تفسير اتفاقيات العمل الدولية موضوع مشاورات غير رسمية.

[٤] إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، ٢٠٠٨، الديباجة.

والتعاون التقني والقدرة التقنية والبحثية التي يتمتع بها المكتب، وتكييف أولوياتها وبرامج العمل الخاصة بها وفقاً لذلك؛ وتقييم نتائج أنشطة منظمة العمل الدولية كي تستنير بها القرارات المتعلقة بالبرنامج والميزانية وغير ذلك من قرارات الإدارة.[٥]

٦. وفي آذار/ مارس ٢٠٠٩، قرر مجلس الإدارة أن تكون دورة المناقشات المتكررة من سبع سنوات.[٦] وجرت المناقشة المتكررة الأولى في حزيران/ يونيه ٢٠١٠ وشملت الهدف الاستراتيجي المتعلق بالعمالة، وستليها في عام ٢٠١١ مناقشة متكررة بشأن الهدف الاستراتيجي المتعلق بالحماية الاجتماعية (الضمان الاجتماعي)، وفي عام ٢٠١٢ بشأن الهدف الاستراتيجي المتعلق بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل. وسوف تناقش الأهداف الاستراتيجية الثلاثة هذه مرتين خلال الدورة (سوف تشمل المناقشة الثانية بشأن الحماية الاجتماعية حماية العمال)، في حين سيناقش الحوار الاجتماعي مرة واحدة.

٧. وهناك تسليم بأن الدراسات الاستقصائية العامة التي تعدها لجنة الخبراء، هي مصدر مهم للمعلومات بشأن القانون والممارسة في الدول الأعضاء، ينبغي أن تستفيد منها التقارير المتكررة. ونتيجة ذلك، أصبحت مواضيع الدراسات الاستقصائية العامة متسقة مع مواضيع المناقشات المتكررة عن العمالة[٧] والضمان الاجتماعي[٨] والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل،[٩] مما يؤدي إلى جيل جديد من الدراسات الاستقصائية العامة. وفي حزيران/ يونيه ٢٠١٠، ناقشت لجنة تطبيق المعايير التابعة للمؤتمر الدراسة الاستقصائية العامة بشأن صكوك العمالة، التي أعدتها لجنة الخبراء، وناقشت لجنة تقنية تابعة للمؤتمر التقرير المتكرر عن سياسات العمالة من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة. وأنشئ تآزر بين اللجنتين وتشمل استنتاجاتهما عناصر مهمة للنهوض بالمعايير ذات الصلة.

نتيجة المشاورات بشأن سياسة المعايير ومقترحات المكتب

٨. بدأت المشاورات الثلاثية بشأن سياسة المعايير في آذار/ مارس ٢٠٠٩. واستمرت في شباط/ فبراير ٢٠١٠ من خلال اجتماعات منفصلة مع الحكومات وأمانتي مجموعة أصحاب العمل ومجموعة العمال، وفي آذار/ مارس ٢٠١٠ مع الأعضاء الثلاثيين في لجنة المسائل القانونية ومعايير العمل الدولية. وأعد المكتب مذكرة بشأن سياسة المعايير لتقديم المساعدة في هذه المشاورات[١٠]. ويرد في الملحق الأول ملخص عن هذه المذكرة ونتيجة المشاورات. واستناداً إلى هذه النتيجة، صاغ المكتب بعض المقترحات المقدمة للمناقشة والاسترشاد، بناءً على طلب الهيئات المكونة.

مقترحات المكتب

جعل مجموعة المعايير ملائمة لعالم العمل

٩. كان للمشاورات بشأن سياسة المعايير نتيجة إيجابية تمثلت في تمكين الهيئات المكونة من وضع أساس متين لمواصلة المناقشات في لجنة المسائل القانونية ومعايير العمل الدولية. وبدا أن هناك توافقاً في الآراء على ثلاثة عناصر مهمة هي: أولاً، تعريف سياسة المعايير في منظمة العمل الدولية؛ ثانياً، المبادئ التوجيهية التي يمكن أن تستدل بها المناقشات بشأن استعراض المعايير؛ ثالثاً، الدور الممكن للجنة المسائل القانونية ومعايير العمل الدولية في متابعة الجوانب المتعلقة بالمعايير في استنتاجات المناقشات المتكررة، حسب مقتضى الحال.

[٥] المرجع نفسه، المرفق، الجزء ثانياً (باء).

[٦] الوثيقة: GB.304/PV، الفقرة ١٨٣ (ب).

[٧] الوثيقة: GB.303/PV، الفقرة ٢٥٢.

[٨] الوثيقة: GB.304/PV، الفقرة ٢١١.

[٩] الوثيقة: GB.307/PV، الفقرة ٢٢٠.

[١٠] ستكون المذكرة التي أعدها المكتب من أجل المشاورات بشأن سياسة المعايير، متاحة في قاعة مجلس الإدارة.

١٠. وبالنسبة إلى تعريف سياسة المعايير، كان هناك تقارب في وجهات النظر مفاده أنها تشير إلى ما يلي: تحديد أفضل وسيلة لإبقاء مجموعة معايير منظمة لعمل الدولية مواكبة للعصر؛ تحديد المعايير الواجب مراجعتها؛ تحديد المعايير المحدثة والترويج لها؛ تحديد مواضيع ونهج جديدة لوضع المعايير؛ إعداد المعايير واعتمادها.

١١. وقد تلاقت الأفكار أيضاً خلال المشاورات على أنّه ينبغي لعملية استعراض المعايير برمتها أن تحصل في ظل المبادئ التوجيهية الستة المقترحة في مذكرة المكتب (انظر فيما يلي، الملحق الأول، الفقرة ٥).[١١]

١٢. وبدا أن هناك وجهة نظر مشتركة بما مفاده أنّه يمكن للجوانب المرتبطة بالمعايير في استنتاجات المناقشات المتكررة ومناقشات الدراسات الاستقصائية العامة أن توفر على وجه الاحتمال إطاراً جديداً لاستعراض وضع معايير منظمة العمل الدولية وتحديد بنود جديدة لوضع المعايير.

١٣. وأكدت التجربة المنبثقة عن نماذج التقارير الثلاثة الأولى المقدمة بموجب المادة ١٩ من أجل الدراسات الاستقصائية العامة كجزء من المناقشات المتكررة بشأن الأهداف الاستراتيجية للعمالة والحماية الاجتماعية (الضمان الاجتماعي) والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل، أنّ الدراسات الاستقصائية العامة والتقارير المتكررة لا يمكنها أن تشمل جميع المعايير المرتبطة بالهدف الاستراتيجي المعني. كما لوحظ أنّ القليل من الهيئات المكونة ترد على السؤال المتعلق بالثغرات في مجموعة المعايير المرتبطة بالهدف الاستراتيجي (من حيث الحاجة إلى مراجعة أو توحيد أو مواضيع جديدة ممكنة لمجموعة المعايير).

١٤. ومن الواضح بالتالي أن هناك حاجة لاستكمال تحليل المعايير في الدراسات الاستقصائية العامة والتقارير المتكررة، إلى جانب نتائج مناقشات المؤتمر المتصلة بها. وبعد استعراض كل هدف من الأهداف الاستراتيجية، ينبغي أن تكوّن المنظمة فكرة سليمة عن أي ثغرات في المعايير تؤثر على الحماية المقدمة أو على قدرتها على تلبية احتياجات عالم العمل. وينبغي أن يقدم هذا النشاط لكل هدف من الأهداف الاستراتيجية صورة كاملة عن المعايير الواجب ترويجها أو مراجعتها أو توحيدها، وعن الحاجة الممكنة إلى وضع معايير بشأن مواضيع جديدة. والتساؤل المطروح هو كيف يمكن تحقيق ذلك على أفضل وجه، وما هو الدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة المسائل القانونية ومعايير العمل الدولية في هذا الصدد، بما في ذلك التوصية بتنظيم اجتماعات للخبراء أو أنواع أخرى من الاجتماعات للمساعدة على توضيح مسائل محددة.

١٥. واستناداً إلى النداء الوارد في إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، من أجل اعتماد نهج شامل فيما يتعلق بالأهداف الاستراتيجية الأربعة مع مراعاة الروابط القائمة فيما بينها، يمكن أن تؤدي لجنة المسائل القانونية ومعايير العمل الدولية دوراً إضافياً مفيداً من خلال إجراء مناقشات بشأن المعايير المرتبطة بكل هدف من الأهداف الاستراتيجية قبل مناقشة المؤتمر للتقرير المتكرر أو بعدها (يرد مخطط عملي لتصنيف محتمل للمعايير بحسب الهدف الاستراتيجي في الملحق الثاني). ومن شأن النهج المنشود أن يكون مختلفاً عن ذلك الذي ينتهجه فريق عمل كارتيي والذي كان قائماً على استعراض المعايير كل حالة على حدة. وسيكون التركيز على الصكوك التي تقع ضمن الهدف الاستراتيجي. ويمكن للجنة المسائل القانونية ومعايير العمل الدولية أن تختار الآلية الأنسب لتمكينها من تكوين نظرة شاملة عن الصكوك بحسب الهدف الاستراتيجي وأفضل الوسائل لترويجها أو مراجعتها أو استكمالها.

١٦. ومن شأن مناقشة لجنة المسائل القانونية ومعايير العمل الدولية أن تتضمن استعراضاً لوضع المعايير ذات الصلة والمعتمدة بين عام ١٩٨٥ وعام ٢٠٠٠، وذلك بعد مراعاة نتيجة المشاورات. ولن تشمل قائمة الصكوك الواجب بحثها المعايير التي سبق أن استُعرضت في دراسات استقصائية عامة[١٢] أجريت مؤخراً، والاتفاقيات الأساسية واتفاقيات الإدارة السديدة والتوصيات المرفقة بها، والاتفاقيات والتوصيات البحرية التي سبق أن راجعتها اتفاقية العمل البحري، ٢٠٠٦ (انظر الملحق الثالث، الجزء ألف). ويمكن أن تعالج لجنة المسائل القانونية ومعايير العمل الدولية أيضاً المعايير التي حددها فريق عمل كارتيي على أنها تحتاج إلى

[١١] تستند هذه المبادئ التوجيهية إلى تلك التي يستخدمها الفريق العامل المعني بسياسة مراجعة المعايير ("فريق عمل كارتيي") وتلك التي وافق عليها مجلس الإدارة لإعداد اتفاقية العمل البحري، ٢٠٠٦، والعناصر المستمدة من إعلان العدالة الاجتماعية، ٢٠٠٨.

[١٢] من الواضح مع ذلك أنه إذا استلزم أي صك من الصكوك المراجعة في الدراسة الاستقصائية العامة بعد المناقشة في لجنة المؤتمر المعنية بتطبيق المعايير، المزيد من الدراسة بالنسبة إلى الصك (الصكوك)، فلا بد من أخذها في عين الاعتبار.

مراجعة، في حال لم تشملها الدراسات الاستقصائية العامة، بالإضافة إلى المعايير التي طلبت بشأنها معلومات ولا تزال الطلبات عالقة (ترد قائمة بالصكوك المعنية في الملحق الثالث، الجزء باء). وعند النظر في هذه الصكوك، يمكن للجنة أن تحدد المعايير التي قد تحتاج إلى مزيد من الاستعراض من جانب فريق عمل أو اجتماع للخبراء أو إلى دراسة يعدها المكتب أو أي إجراء آخر من شأنه أن يحقق الهدف المنشود.

١٧. وفيما يتعلق بالمعايير المحدثة، يمكن للجنة أن تنظر أيضاً في إمكانية التوصية بعقد اجتماع خاص بشأن اتفاقية أو توصية معينة لمنظمة العمل الدولية لمناقشة الأعمال التحضيرية المضطلع بها للتصديق على معيار منظمة العمل الدولية المعني أو تطبيقه أو إنفاذه. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك، الاجتماع التحضيري لاتفاقية العمل البحري، ٢٠٠٦، الذي عقد في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠[١٣]. وقد ترغب الهيئات المكونة في النظر في الصكوك التي يمكن أن تكون مناسبة لمثل هذه الاجتماعات الثلاثية بمنحها فرصة لتوفير المعلومات بشأن الأعمال التحضيرية التي تقوم بها بهدف التصديق على الصكوك المحددة أو تطبيقها أو إنفاذها، وتبادل المشورة وطلبها بشأن الصعوبات التي تواجهها والتي تحول دون التصديق أو التطبيق.

١٨. وتثار مسألة تتعلق بمعرفة أي مجموعة من المعايير ينبغي أن تخضع قبل غيرها للمناقشة في إطار هذا الإجراء الجديد. فهل تكون الصكوك الواقعة في إطار الهدف الاستراتيجي الأول المستعرض (العمالة)، مع مراعاة العناصر أعلاه، أم تكون الصكوك المتعلقة بأحد الهدفين الاستراتيجيين التاليين فيما يتعلق بالقرارات التي سبق أن اتُخذت بشأن الصكوك التي يتعين على لجنة الخبراء أن تبحثها في دراسة استقصائية عامة (الضمان الاجتماعي في ٢٠١١ والاتفاقيات الأساسية الثماني في ٢٠١٢)، أم يكون الهدف الاستراتيجي للحوار الاجتماعي الذي لم يجر اختيار الصكوك بشأنه حتى الآن من أجل دراسة استقصائية عامة في ٢٠١٣؟ وسيتعين على مجلس الإدارة أن يتخذ قراراً بشأن صكوك الحوار الاجتماعي من أجل الدراسة الاستقصائية العامة، بناءً على توصية لجنة المسائل القانونية ومعايير العمل الدولية في آذار/ مارس ٢٠١١.

١٩. والهدف المنشود هو أنه في نهاية عملية استعراض المعايير المتعلقة بكل هدف من الأهداف الاستراتيجية، سيكون مجلس الإدارة في وضع يخوله اتخاذ قرارات بشأن ما يلي: وضع الصكوك المستعرضة (الواردة في قائمة في الملحق الثالث، الجزء ألف)؛ إي إجراء محدد ضروري لترويج المعايير المحدثة ترويجاً فعالاً ولمتابعة الاستنتاجات الصادرة عن فريق عمل كارتيي (بما في ذلك الإجراءات العالقة بالنسبة إلى المعايير الواردة في قائمة الملحق الثالث، الجزء باء)؛ والثغرات المحتملة في وضع المعايير من حيث المراجعة أو التوحيد أو المعايير التي تتناول مواضيع جديدة.

٢٠. وميزة الإجراء المشار إليه أعلاه أنه يسمح باستخدام أفضل نهج من شأنه أن يسهم في تنشيط وتقوية مجموعة المعايير. وستجرى مناقشة كاملة بشأن جميع المعايير ذات الصلة بكل هدف استراتيجي وسيسلّط الضوء على جدواها بالنسبة إلى عالم العمل. ومن شأن البحوث حول المسائل المرتبطة بالمعايير أن تصبح نشاطاً دائماً وأن تدرج كلياً في النشاط العادي في مجال تعزيز المعايير وتطبيقها. وقد يتطلب ذلك تنسيقاً مع مكتب المستشار القانوني وتعاوناً كلياً مع الإدارات التقنية، لاسيما وأنها في أفضل وضع للقيام بالعمل البحثي المطلوب، ومع مكتب الأنشطة الخاصة بأصحاب العمل ومكتب الأنشطة الخاصة بالعمال ومع الهيكل الميداني. وفي هذه الممارسة، قد يكون من المهم ضمان مراعاة احتياجات الهيئات المكونة على المستوى الوطني. وسيشجع إجراء مشاورات ثلاثية، بما فيها تلك المنصوص عليها في اتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية)، ١٩٧٦ (رقم ١٤٤) والتوصية المرفقة بها رقم (١٥٢) بفضل دعم أخصائيي المعايير في الميدان.

ترويج المعايير من خلال خطط العمل الموضوعة للمعايير
المحدثة والمتابعة الفردية للاتفاقيات المراجعة

٢١. انبثق عن المشاورات أنه ينبغي للمكتب أن يستمر في وضع خطط عمل تشمل المساعدة التقنية من أجل مساعدة الحكومات على الحد من الثغرات في تنفيذ المعايير وتمكينها من التصديق على الاتفاقيات التي يحددها مجلس الإدارة. وفي آذار/ مارس ٢٠١٠، وافق مجلس الإدارة على خطة عمل بشأن السلامة والصحة المهنيتين وتم نشرها. وسوف تُنشر قريباً خطة العمل بشأن اتفاقيات الإدارة السديدة، التي وافق عليها مجلس الإدارة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩. وترد مرفقة بهذه الوثيقة خطة عمل لتحسين ظروف عمل صيادي الأسماك من خلال التصديق واسع النطاق على اتفاقية العمل في قطاع صيد الأسماك، ٢٠٠٧ (رقم ١٨٨)

[١٣] انظر الوثيقة: GB.309/LILS/7.

وتنفيذها تنفيذاً فعالاً، ومدى إنفاذ توصية العمل في قطاع صيد الأسماك، ٢٠٠٧ (رقم ١٩٩)، بهدف مناقشتها والموافقة عليها من جانب اللجنة (انظر الملحق الرابع). وفيما يتعلق بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل، من الضروري انتظار نتيجة المناقشة المتكررة خلال مؤتمر العمل الدولي في عام ٢٠١٢، إذ قد يعتمد المؤتمر خطة عمل لتوحيد وتحديث خطط العمل المنفصلة التي تمت الموافقة عليها في إطار مناقشات التقرير العالمي بموجب إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، ١٩٩٨.

٢٢. وإلى جانب بعض المقترحات المقدمة خلال المشاورات، يقوم المكتب بالتعاون مع الإدارات التقنية المعنية، باستكشاف إمكانية وضع خطة عمل بشأن المعايير التي "تدعم الانتعاش الاقتصادي وانتعاش فرص العمل وتحد من انعدام المساواة بين الجنسين"، على نحو ما جاء في الميثاق العالمي لفرص العمل،[١٤] دون التغافل عن أنّ بعض المعايير ذات الصلة مشمولة أصلاً في خطط عمل أخرى. بالإضافة إلى ذلك، من شأن العملية الإجمالية لاستعراض المعايير، الوارد وصفها أعلاه، أن توفر فرصة لتسليط الضوء على المعايير التي قد تستفيد على نحو مثمر من خطط العمل هذه. ونظراً إلى انعدام اليقين بشأن نتيجة العمل المضطلع به لحشد الموارد، يعتمد المكتب نهجاً تدريجياً لتنفيذ خطط العمل هذه، ويقترح البدء مع بعض البلدان في أقاليم مختلفة كبلدان رائدة (انظر الفقرة ٣١ أدناه). وسوف تشارك الإدارات التقنية والهيكل الميداني ومركز التدريب التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو مشاركة كاملة.

٢٣. وبناءً على طلبات صادرة عن العديد من المشاركين خلال المشاورات، للحصول على معلومات بشأن الاتفاقيات المراجعة واستنتاجات فريق عمل كارتيي عموماً، وضعت إدارة معايير العمل الدولية على موقعها الإلكتروني مذكرة المعلومات الأخيرة عن هذا الموضوع[١٥]. كما توجد على هذا الموقع معلومات كاملة عن وضع كل بلد فيما يتعلق بالتصديق على الاتفاقيات، بما في ذلك الاتفاقيات المحدثة أو المراجعة[١٦]. وكما تقترحه مجموعة العمال، سوف تبعث رسالة إلى الحكومات المعنية لتذكيرها باستنتاجات فريق عمل كارتيي ذات الصلة، مع إيلاء الأولوية لترويج الاتفاقيات المحدثة. وسوف يدعى أخصائيو المعايير في الميدان إلى ترويج الاستخدام العام للاتفاقية رقم ١٤٤ والتوصية رقم ١٥٢ لاستعراض الوضع على المستوى الوطني في ضوء استنتاجات فريق عمل كارتيي ولمتابعة هذه المسألة. وتمشياً مع إعلان العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، ستشجع الدول الأعضاء على استعراض وضعها فيما يتعلق بالتصديق على صكوك منظمة العمل الدولية وتنفيذها، بهدف تحقيق التغطية المتزايدة تدريجياً لكل هدف من الأهداف الاستراتيجية، والتركيز بشكل خاص على الصكوك المصنفة على أنها معايير عمل أساسية وتلك التي تعتبر الأكثر أهمية من وجهة نظر الإدارة السديدة. وسوف يستمر المكتب في ضمان أنّ تكون الهيئات المكونة الثلاثية الوطنية على إدراك باستنتاجات فريق عمل كارتيي وأن تأخذها في الاعتبار عندما تضع البرامج القطرية للعمل اللائق أو تحدثها.

٢٤. قد ترغب اللجنة في القيام بما يلي:

(أ) مناقشة المقترحات الواردة في الفقرات من ٩ إلى ٢٣ أعلاه وتزويد المكتب بالإرشاد بشأن الخطوات القادمة الواجب اتخاذها بهدف وضع الصيغة النهائية لمكون سياسة المعايير لخطة العمل المؤقتة من أجل تنفيذ استراتيجية المعايير؛

[١٤] مكتب العمل الدولي: *الانتعاش من الأزمة: ميثاق عالمي لفرص العمل*، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٨، جنيف، ٢٠٠٩، الفقرة ٩(٧). في إطار متابعة الميثاق العالمي لفرص العمل والاستنتاجات بشأن المناقشة المتكررة عن العمالة، المعتمدة في حزيران/ يونيه ٢٠١٠، رعت إدارة معايير العمل الدولية دراسة مقارنة أولى حول كيفية تطبيق معايير العمل الدولية في سياق الأزمة الاقتصادية الراهنة. واستناداً إلى توثيق التدابير التشريعية المتخذة أو المزمع اتخاذها استجابة للأزمة ضمن عينة تمثيلية من البلدان، سوف تحلل الدراسة علاقة التدابير التشريعية بمعايير منظمة العمل الدولية ذات الصلة، الواردة في الميثاق العالمي لفرص العمل (الفقرة ١٤). وتشمل المعايير المعنية الاتفاقيات الأساسية الثماني لمنظمة العمل الدولية، بالإضافة إلى الاتفاقيات المتعلقة بسياسة العمالة والأجور والضمان الاجتماعي وعلاقة الاستخدام وإنهاء الاستخدام وإدارة العمل وتفتيش العمل والعمال المهاجرين وشروط العمل في العقود العامة والسلامة والصحة المهنيتين وساعات العمل وآليات الحوار الاجتماعي.

[١٥] انظر:
www.ilo.org/global/What_we_do/InternationalLabourStandards/ILSpolicy/lang--en/index.htm.

[١٦] انظر: www.ilo.org/dyn/natlex/countryprofiles.home.

(ب) التوصية بأن يوافق مجلس الإدارة على خطة العمل (٢٠١١-٢٠١٦) لتحسين ظروف عمل صيادي الأسماك من خلال التصديق واسع النطاق على اتفاقية العمل في قطاع صيد الأسماك، ٢٠٠٧ (رقم ١٨٨) وتنفيذها بصورة فعالة ومدى إنفاذ توصية العمل في قطاع صيد الأسماك، ٢٠٠٧ (رقم ١٩٩) (انظر الملحق الرابع).

الجزء الثاني - تقرير مرحلي عن خطة العمل المؤقتة

اجتماع الخبراء الثلاثي بشأن الصكوك المتعلقة بإنهاء الاستخدام

٢٥. يجدر التذكير بأنّ مجلس الإدارة وافق في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩، على عقد اجتماع فريق عمل ثلاثي للخبراء من أجل بحث اتفاقية إنهاء الاستخدام، ١٩٨٢ (رقم ١٥٨) والتوصية المرفقة بها (رقم ١٦٦)[١٧]. وتمت جدولة اجتماع مدته ثلاثة أيام يعقد من ١٨ إلى ٢١ نيسان/ أبريل ٢٠١١، رهناً بموافقة هيئة مكتب مجلس الإدارة. وسوف يحضر الاجتماع ستة ممثلين عن أصحاب العمل وستة ممثلين عن العمال، يتم تعيينهم بعد استشارة مجموعتي أصحاب العمل والعمال في مجلس الإدارة، وستة ممثلين عن الحكومات تعينهم مجموعة الحكومات في مجلس الإدارة.

٢٦. والغرض الذي يحدو فريق العمل الثلاثي للخبراء هو بحث الاتفاقية رقم ١٥٨ والتوصية رقم ١٦٦، وتحديد العوائق التي تحول دون التصديق والتنفيذ، إلى جانب الاتجاهات الحالية الأخرى ذات الصلة في القانون والممارسة. واستناداً إلى نتيجة الاجتماع، سوف يعد المكتب مقترحات ليبحثها مجلس الإدارة.

تبسيط عملية إرسال ومعالجة المعلومات والتقارير

٢٧. في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩، قرر مجلس الإدارة تجميع الاتفاقيات بحسب كل هدف استراتيجي لغرض إعداد التقارير. وكان المفهوم من ذلك أن التصنيف يمكن أن يشكل قاعدة لاختيار الصكوك الواجب استعراضها في الدراسات الاستقصائية العامة. ومن شأن هذه الممارسة أن تسهّل، إلى حد ما، استخدام المعلومات بشأن تطبيق الاتفاقيات المصدق عليها والواردة في التقارير المقدمة بموجب المادة ٢٢ في الدراسات الاستقصائية العامة، على أن يكون من الواضح أنّ هذه المعلومات لا يمكن جمعها في سنة واحدة ولكن على مدى سنتين أو ثلاث، ومرد ذلك العدد الكبير من الاتفاقيات و/أو التصديقات المعنية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتصنيف أن يساهم في إدماج أفضل لمعايير العمل الدولية في جميع أنشطة منظمة العمل الدولية. كما قرر مجلس الإدارة تمديد دورة تقديم التقارير بموجب المادة ٢٢ من سنتين إلى ثلاث سنوات بالنسبة إلى الاتفاقيات الأساسية واتفاقيات الإدارة السديدة، على أن تبقى دورة الخمس سنوات على حالها بالنسبة إلى الاتفاقيات الأخرى[١٨].

٢٨. وكما يشار إليه في الفقرة ٣٢ أدناه، فإن إدارة معايير العمل الدولية هي في طور إدخال تعديلات تقنية مهمة على قواعد بياناتها. وبغية ضمان أفضل النتائج، سيكون من الضروري الانتظار إلى أن يصبح النظام الجديد عملياً قبل إدخال هذه التعديلات. وعليه، لا يمكن أن تبدأ الدورة الجديدة لتقديم التقارير قبل عام ٢٠١٢. وفي غضون ذلك، أعد المكتب مخططاً عملياً بشأن تصنيف محتمل للمعايير بحسب الهدف الاستراتيجي، قد ترغب لجنة المسائل القانونية ومعايير العمل الدولية في مناقشته (انظر الملحق الثاني)[١٩]. وكما يتبين في الوثيقة التي قدمت في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩، فإنّ إحدى الصعوبات في هذا الصدد ترتبط بتصنيف الاتفاقيات بشأن فئات محددة من العمال، وبعض المعايير الأخرى التي تتناول أكثر من هدف استراتيجي واحد. ومن المقترح

[١٧] الوثيقة: GB.306/PV، الفقرة ٢٠٦(ب).

[١٨] الوثيقة: GB.306/PV، الفقرة ٢٠٦(هـ) والوثيقة: GB.306/LILS/4(Rev.)، الفقرة ٣٤، الخيار ٢.

[١٩] لم يتم حتى الآن تصنيف الاتفاقيتين الموحدتين، اتفاقية العمل البحري، ٢٠٠٦، واتفاقية العمل في قطاع صيد الأسماك، ٢٠٠٧ (رقم ١٨٨)، اللتين ترتبطان بالأهداف الاستراتيجية الأربعة واللتين لم تدخلا بعد حيز النفاذ.

ربط هذه الصكوك، وإن كان ذلك فقط لغرض تقديم التقارير، بالهدف الاستراتيجي الرئيسي الذي ترتبط به أوثق ارتباط، على أن تستمر لجنة الخبراء في استعراض تطبيق جميع أحكام تلك الاتفاقيات في الوقت نفسه، بالرغم من أنّ البعض منها قد تتشارك مع أهداف استراتيجية يجري تقديم التقارير بشأنها في سنوات أخرى. واستناداً إلى هذا التصنيف، يجري إعداد دورة جديدة محتملة لتقديم التقارير بموجب المادة ٢٢، تمشياً مع قرارات مجلس الإدارة.

استعراض نماذج التقارير

٢٩. يشكل استعراض نماذج التقارير المقدمة بموجب المادة ٢٢ عنصراً مهماً في خطة العمل المؤقتة من أجل تنفيذ استراتيجية المعايير. واستهل ببحث نماذج التقارير المتعلقة بالاتفاقيات الأساسية في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩، وأجري بالتشاور مع لجنة الخبراء. وأفضى الاستعراض إلى بعض التعديلات على نموذج التقرير بشأن اتفاقية العمل الجبري، ١٩٣٠ (رقم ٢٩)، وقد اعتمدها مجلس الإدارة في آذار/ مارس ٢٠١٠. وعلى نحو ما اتفق عليه في الدورة ٣٠٧ لمجلس الإدارة (آذار/ مارس ٢٠١٠)، سيتناول الاستعراض القادم نماذج التقارير عن اتفاقيات السلامة والصحة المهنيتين. وسيجري الاستعراض كذلك بالتشاور مع لجنة الخبراء وسيقدم إلى مجلس الإدارة في آذار/ مارس ٢٠١١.

برنامج للتعاون التقني

٣٠. يشكل البرنامج الرئيسي للتعاون التقني الذي وضعته إدارة معايير العمل الدولية، إطاراً للكثير من خطط العمل (انظر الفقرتين ٢١ و٢٢ أعلاه) التي وضعت أو نفذت لتشجيع التصديق على المعايير المستهدفة وتنفيذها. وأهداف هذا البرنامج طويل الأجل هي: تعزيز قدرة الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في ٢٥ بلداً للتصديق على معايير العمل الدولية وتنفيذها بفعالية، تمشياً مع قرارات مجلس الإدارة وتعليقات هيئات الإشراف؛ دمج وتعميم معايير العمل الدولية في الإجراءات البرنامجية الوطنية والدولية، بما في ذلك النهج القائم على حقوق الإنسان وآليات برمجة التقييمات القطرية المشتركة - أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ تسهيل تقاسم الخبرات والدروس المستخلصة والممارسات الجيدة لتطبيق معايير العمل؛ توفير إمكانية الحصول على مصادر معلومات عالية الجودة والإبلاغ الإلكتروني بشأن معايير العمل الدولية وتنفيذها.

٣١. وهناك الآن منسق للتعاون التقني مسؤول عن الخطوات الرامية إلى إنشاء إطار يعمل ضمنه برنامج التعاون التقني المقترح وخطط العمل التابعة له. وسوف يكون المنسق بمثابة صلة وصل بين إدارة معايير العمل الدولية والوحدات ذات الصلة في المقر وفي الميدان، ولاسيما أخصائيو المعايير في الأقاليم، بهدف ضمان زيادة إدماج المعايير في جميع جوانب النشاط الذي يضطلع به المكتب، إلى جانب إدماج معايير العمل الدولية في إجراءات البرمجة الوطنية والمشتركة بين الوكالات، على نحو ما جاء ذكره أعلاه. وبما أنه لم يتم تلقي أي موارد حتى الآن، لا بد من إعادة هيكلة البرنامج بقدر أكبر للتمكن من تنفيذه من خلال اتخاذ خطوات إضافية. واللجنة مدعوة إلى تحديد معايير اختيار مجموعة أساسية من البلدان بهدف التعاون المكثف معها. ومن الممكن أن تشمل عناصر هذه المعايير ما يلي: عدد الاتفاقيات الأساسية واتفاقيات الإدارة السديدة وغيرها من الاتفاقيات المحدثة المصدق عليها؛ إعلانات النوايا بشأن التصديق على تلك الاتفاقيات؛ طلبات المساعدة للتصديق على تلك الاتفاقيات؛ طلبات المساعدة لتطبيقها عندما تكون مصدقة؛ طبيعة الثغرات في التنفيذ من حيث القانون والممارسة، التي تحددها هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية[٢٠]. ومن المقترح البدء ببلدين في كل إقليم. وسيُطلب من البلدان أن تعرب عن اهتمامها في تلقي هذه المساعدة، ما لم تكن قد قامت بذلك أصلاً. وسوف يشارك الهيكل الميداني بشكل وثيق في إعداد الأنشطة وتنفيذها في فرادى البلدان. ومن شأن تحديد المكونات الفردية للبرنامج تحديداً أوضح، بالتعاون مع إدارة الشراكات والتعاون الإنمائي وإدارة البرنامج، أن تسهل عملية التمويل. وسوف تؤدي الإدارات التقنية في مركز تورينو دوراً مهماً في تنفيذ البرنامج.

[٢٠] تحدد لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات كل عام قائمة من البلدان التي يمكنها أن تستفيد من المساعدة التقنية التي يقدمها المكتب. كما تطلب لجنة المؤتمر المعنية بتطبيق المعايير ولجنة الحرية النقابية، بشكل منتظم، من البلدان ألا تمتنع عن الانتفاع من المساعدة التقنية التي تقدمها منظمة العمل الدولية.

تعزيز الوصول إلى نظام المعايير وتحسين إطلالته

تحديث موجز عن مشروع توحيد قاعدة بيانات إدارة معايير العمل الدولية ونظام الإبلاغ الإلكتروني المقبل

٣٢. أطلقت المرحلة الأولى من مشروع توحيد قاعدة بيانات إدارة معايير العمل الدولية ووضع نظام إبلاغ إلكتروني لاحقاً، وهدفه الأساسي هو أن يسهّل ويبسّط عبء تقديم التقارير على الحكومات، في آب/ أغسطس ٢٠٠٩ واستكملت في نهاية كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩. وركزت المرحلة الأولى على توحيد قواعد البيانات الأربع لإدارة معايير العمل الدولية (قاعدة بيانات تطبيق المعايير(APPLIS) وقاعدة بيانات معايير منظمة العمل الدولية (ILOLEX) وقاعدة بيانات حالات الحرية النقابية (LIBSYND) وقاعدة بيانات التشريعات الوطنية (NATLEX)) وتصميم نموذج بيانات موحد. ووافق المجلس الاستشاري لتطبيق تكنولوجيا المعلومات في منظمة العمل الدولية على المرحلتين الثانية والثالثة من المشروع، خلال القسم الأول من عام ٢٠١٠ وتأمن التمويل لهاتين المرحلتين لعامي ٢٠١٠ و٢٠١١. وتشمل المرحلة الثانية التي هي قيد الإعداد حالياً، خصائص التطبيق الموحد ونقل البيانات الموجودة في قواعد البيانات الثلاث الحالية في إدارة معايير العمل الدولية، في حين ستركز المرحلة الثالثة على وضع نظام إبلاغ إلكتروني شامل. ويجدر التذكير بأنّ المشروع يمثل أيضاً فرصة لتحسين وتبسيط بعض العمليات العادية في إدارة الأنشطة المرتبطة بالمعايير في إدارة معايير العمل الدولية. وينبغي للتكنولوجيا الجديدة أن توفر حلولاً تقنية لتحقيق هذا التبسيط. وبعد اختبار عدة صيغ من التطبيق الجديد، يفترض استكمال المشروع برمته مع آخر صيغه خلال النصف الأخير من عام ٢٠١١.

الوصول إلى الهيئات المكونة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية والجمهور العام

٣٣. تابعت إدارة معايير العمل الدولية استراتيجيتها الرامية إلى الوصول إلى أوسع جمهور ممكن من خلال نشر المعلومات بشأن المعايير. ونُشر تقرير لجنة المؤتمر المعنية بتطبيق المعايير لعام ٢٠١٠ مرة أخرى على نحو منفصل عن محضر *أعمال المؤتمر* المعتاد، كما جرت عليه العادة منذ عام ٢٠٠٧. كما أعدت إدارة معايير العمل الدولية نسخة ٢٠١٠ للمكتبة الإلكترونية السنوية لمعايير العمل الدولية، التي تتضمن أحدث الدراسات الاستقصائية العامة بشأن صكوك العمالة، ونسخة ٢٠١٠ للقرص المدمج بشأن تطبيق معايير العمل الدولية ونسخة ٢٠١٠ للمكتبة الإلكترونية بشأن الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية. ومنذ عهد قريب نشرت إدارة معايير العمل الدولية بالاشتراك مع إدارة العمل الآمن، خطة عمل (٢٠١٠-٢٠١٦) لتحقيق تصديق واسع النطاق على الصكوك التي تتناول موضوع السلامة والصحة المهنيتين وتنفيذها على نحو فعال. وأطلقت إدارة معايير العمل الدولية وإدارة القطاع استراتيجية التواصل لاتفاقية العمل البحري، ٢٠٠٦، بالتعاون مع إدارة الاتصالات ومركز تورينو على أساس موضوع نشر الاتفاقية وترويجها والتوعية بشأنها. والهدف المنشود هو تشجيع وتكثيف التصديق على اتفاقية العمل البحري، ٢٠٠٦، وتنفيذها من جانب الدول الأعضاء. وسوف يوسع نطاق هذه الاستراتيجية لتشمل معايير أخرى لمنظمة العمل الدولية اعتُمدت خطط عمل بشأنها.

٣٤. قد ترغب اللجنة في أن تحيط علماً بالمعلومات المقدمة وأن تناقش المسائل الواردة في الفقرات من ٢٥ إلى ٣٣ وتزود المكتب بالإرشاد، لا سيما فيما يتعلق بالتصنيف المقترح للمعايير بحسب الهدف الاستراتيجي والوارد في الملحق الثاني.

جنيف، ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠.

نقطة يتخذ قرار بشأنها: الفقرة ٢٤.

الملحق الأول

Appendix I

Tripartite consultations on standards policy
(17 March 2010)

I. Summary of the Office's note on standards policy

1. The Office's note recalled in particular that it has always been a principal concern of the ILO to ensure the existence of a robust body of standards that is responsive to the needs of the world of work, widely ratified and effectively implemented and enforced. It defined ILO standards policy as referring, inter alia, to the determination of the best means for keeping the body of ILO standards up to date; the identification of standards in need of revision; the identification of up-to-date standards, and their promotion; the determination of new subjects and approaches for standard setting; and the preparation and adoption of standards.

2. The note contained a brief overview of the important standards policy discussions over the past 20 years. It reviewed the different means and approaches that have been used to keep the body of ILO standards up to date and the opportunity now offered by the Declaration on Social Justice for a Fair Globalization. It outlined a number of specific proposals regarding the follow-up to the conclusions of the Working Party on Policy regarding the Revision of Standards (the "Cartier Working Party") and possible ways forward to achieve a new tripartite consensus on standards policy. The note concluded that there was a need for ongoing follow-up to the conclusions of the Cartier Working Party and action to continue keeping the body of standards up to date.

3. The note referred to the new opportunity to recast the ILO's approach to its standards policy strategy. This is based on the linkage of the subjects of General Surveys with those of recurrent reports and the consequent synergies created between the two discussions at the ILC. However, it also noted the limitation constituted by the fact that such discussions will only focus on the Conventions covered by the respective reports.

4. A possible solution would be for the LILS Committee and the Governing Body to undertake a broader review of the instruments falling within the strategic objective under discussion. For this purpose, greater use could be made of the revision provision in the final clauses of ILO Conventions, which allows the Governing Body, at such times as it may consider necessary, to present to the General Conference a report on the working of a Convention to examine the desirability of placing on the agenda of the ILC the question of its revision in whole or in part. The Office proposed that the LILS Committee could determine which international labour standards should be examined, with the exclusion of the standards already reviewed in recent General Surveys, the fundamental and governance Conventions with their accompanying Recommendations, and the maritime Conventions and Recommendations, which have already been revised by the MLC, 2006. As the Cartier Working Party did not include standards adopted since 1985, the review could cover standards adopted between 1985 and 2000.

5. The note proposed six principles by which such a review could be guided. First, as for the Cartier Working Party, proposals should not have the effect of reducing the protection already afforded to workers by ratified Conventions. Second, the capital consisting of existing rights, updated where necessary, should be faithfully preserved without prejudice to the need for innovation. Third, decisions should be responsive and relevant to the needs of the world of work. Fourth, the approach should be holistic, taking into account for each strategic objective the need for standards on new items, the need for the revision of existing standards, and the need to promote standards and provide technical assistance to assist in their ratification and effective implementation. Fifth, decisions should be based on in-depth analyses, and, sixth, such decisions should be adopted by consensus.

6. At the end of the seven-year cycle of recurrent discussions, the Organization would have reviewed all of its most relevant instruments. This would give the LILS Committee all the necessary indications on the status of the relevant Conventions and on gaps in standard setting by strategic objective. This review could contribute to the process of identifying instruments that are in need of revision, and those that should be promoted, as well as helping to identify new items for standard setting. This would in turn offer the potential to make standards policy an integral part of a comprehensive policy by the ILO as a whole in pursuit of its objectives. In addition to NORMES, the review should therefore involve the technical departments and the field structure.

7. On this basis, the note proposed that the discussions should focus on: (a) a possible mechanism to keep the body of international labour standards up to date, including the possibility for the outcome of the ILC discussions on the General Survey, aligned with the subjects of recurrent reports as a follow-up to the Declaration on Social Justice for a Fair Globalization, to provide the new framework for reviewing the status of ILO Conventions and possible future standard-setting action that could result; and (b) the question of whether the LILS Committee should ensure the follow-up action to the conclusions reached at the ILC, taking into account other instruments falling within the strategic objective adopted between 1985 and 2000, with the exceptions outlined in paragraph 4 above.

8. With regard to the promotion of Conventions, the note recalled that the Cartier Working Party had adopted two types of conclusions, which had been endorsed by the Governing Body. The Cartier Working Party had invited all member States to examine the possibility of ratifying up-to-date Conventions. At the same time, it had invited member States which are parties to Conventions which have been revised (or, in certain cases, replaced by more recent Conventions) to examine the possibility of ratifying the more recent Convention on the relevant subject while denouncing the old Convention. The note emphasized that promotion should now be aimed at both ratification and effective implementation. It recalled that, since 1995, the fundamental Conventions had benefited from a very successful promotional campaign. As a follow-up to the Declaration on Social Justice for a Fair Globalization, another campaign has been launched for the four governance Conventions: the Labour Inspection Convention, 1947 (No. 81), the Employment Policy Convention, 1964 (No. 122), the Labour Inspection (Agriculture) Convention, 1969 (No. 129), and the Tripartite Consultation (International Labour Standards) Convention, 1976 (No. 144). A plan of action for the ratification and effective implementation of these standards has been approved by the Governing Body. [1]

9. The note outlined a number of elements in this respect. The first is the need to continue developing plans of action and mobilizing resources for their implementation, with the involvement of the Office as a whole (including the field structure), the Turin Centre and the tripartite constituents. The second concerns the importance of following up the Global Jobs Pact at the national level to promote the ratification and implementation of standards that are most relevant to the response to the crisis. [2] The third consists of a possible country-based approach to establishing national priorities in consultation with the tripartite constituents for up-to-date Conventions that are not yet covered by a plan of action, the ratification of revised Conventions and the denunciation of the oldest Conventions. [3]

[1] GB.306/PV, para. 208(b).

[2] ILO: *Recovering from the crisis: A Global Jobs Pact,* Geneva, 2009, paras 9(7) and 14.

[3] It was emphasized that such an exercise has many advantages: at the national level, in addition to reducing, for many countries, the number of reports requested, it should enable the body of standards in force in each country to be rationalized and updated, and would help with updating legislation. For the Organization, it should concentrate efforts on the most modern standards and reduce the number of Conventions for which follow-up has to be ensured, thereby rationalizing the workload.

Consultation processes at the national level and those provided for in Convention No. 144 and its accompanying Recommendation No. 152 offer an excellent opportunity to review the situation at the national level in light of the conclusions of the Cartier Working Party. National tripartite discussions on Decent Work Country Programmes also offer opportunities for the inclusion of appropriate standards in order to ensure adequate coverage of the up-to-date standards relating to the four strategic objectives.

10. The note proposed that discussions should focus on: whether account should be taken of standards in need of revision in the recurrent discussions at the ILC and in General Surveys; and whether account should be taken of standards on which further information is requested in the context of General Surveys by strategic objective, or whether such information should be requested separately by the Governing Body.

II. Outcome of the tripartite consultations

A. A possible mechanism to keep the body of standards up to date

11. The participants in the consultations generally agreed that the ILC discussions of recurrent reports and the discussion of General Surveys in the Conference Committee on the Application of Standards should provide the new framework for reviewing the status of ILO standards and identifying possible new standard-setting items. At the same time, the limitations of this approach were recognized, as General Surveys and recurrent reports do not cover all the standards relating to a strategic objective.

12. To overcome this limitation, as indicated above, the Office proposed a review by the LILS Committee as a follow-up to the ILC discussions, covering other instruments related to the strategic objective concerned, subject to certain criteria. The Employers' group was in favour of a review mechanism working on a permanent basis and agreed that the LILS Committee should be in charge of this task, starting with the standards that had not been examined by the Cartier Working Party. The Government representatives agreed that the LILS Committee should ensure any necessary follow-up action to the standards-related conclusions of ILC discussions. The Workers' group indicated that the first responsibility for follow-up action lay with the Governing Body in order to ensure an integrated approach in any plans of action arising from ILC discussions. The Governing Body could of course entrust responsibility for follow-up on a number of specific issues to the LILS Committee, but it was important to avoid the creation of another body similar to the Cartier Working Party. The Workers' group proposed the holding of a meeting of experts prior to the discussion of a recurrent item to explore a particular set of standards, possibly based on the criteria set out in paragraph 5 above. The representative of the Government of Austria mentioned the possibility of examining Conventions in respect of which there was no shared opinion, such as those on working time. The representative of the Government of France hoped that the recurrent discussions would serve to identify Conventions that could be consolidated.

B. Follow-up to the conclusions of the Cartier Working Party

Promotion of up-to-date and revised Conventions

13. Most of the participants in the consultations voiced support for the development by the Office of plans of action for up-to-date standards identified by the Governing Body. The Employers' group supported the promotion of useful standards as important tools for achieving progress on various important labour issues, with particular reference to the promotion of the fundamental and priority Conventions and the occupational safety and health Conventions. The Workers' group emphasized the need to develop a strategy, in close collaboration between NORMES and the technical departments, to ensure that the implementation of the Global Jobs Pact included action to promote the ratification and

implementation of the standards identified as being the most relevant to dealing with the crisis. The representative of the Government of Nigeria, on behalf of the Africa group, expressed support for promotional activities involving plans of action that included technical cooperation and technical assistance for standards that were particularly relevant, for example to the Global Jobs Pact.

14. With regard to the promotion of revised Conventions, the participants also expressed general support for a country-based approach to encourage member States to ratify the most recent Conventions, while denouncing the oldest ones on the same subject. The Workers' group asked for detailed information in this respect and considered that an effective means of action would consist of sending letters to individual governments or taking action through the Decent Work Country Programmes, which should systematically include standards. This information would also be useful for the social partners by making use of Convention No. 144 at the national level. A number of the instruments classified as up to date by the Cartier Working Party should be selected and given priority. Closer collaboration would also be required between NORMES and technical departments. The representative of the Government of Nigeria, on behalf of the Africa group, emphasized the need to publicize the outcome of the Cartier Working Party. The representative of the Government of the Bolivarian Republic of Venezuela, on behalf of the Group of Latin American and Caribbean Countries (GRULAC), considered that such a call was relevant provided that it reflected the interests of governments and the social partners at the national level.

Instruments in need of revision and pending requests for information

15. With regard to the possibility that standards in need of revision could be taken into account in recurrent discussions and discussions of General Surveys, the Workers' group was of the view that it was more appropriate for the Governing Body to follow up the recommendations made by the Cartier Working Party. They considered that it might not be wise to use General Surveys for this purpose, as fewer instruments might be covered. With reference to the issue of whether standards requiring further information should be taken into account in the context of General Surveys undertaken by strategic objective, or whether such information should be requested separately by the Governing Body, the Workers' group indicated that it would be necessary to identify more precisely the instruments concerned and the respective strategic objective. On this basis, a combination might be used of coverage by General Surveys and consideration by the Governing Body. The representative of the Government of Austria was also in favour of taking into account, in the corresponding General Surveys, standards on which further information had been requested, and considered that it should also be possible, outside the recurrent discussions, to ask for more information on such standards, for example in the context of expert meetings.

الملحق الثاني

مخطط عملي بشأن التصنيف الممكن لمعايير العمل الدولية بحسب الهدف الاستراتيجية

(الصكوك الواردة بين قوسين معقوفين وبالخط المائل مركونة)

١ - المبادئ والحقوق الأساسية في العمل (والصكوك ذات الصلة)

١-١ الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية

الاتفاقيات الأساسية

اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧)

اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨)

صكوك أخرى بشأن الحرية النقابية (الزراعة، الأقاليم التابعة)

اتفاقية حق التجمع (الزراعة)، ١٩٢١ (رقم ١١)

اتفاقية حق التجمع (الأقاليم التابعة)، ١٩٤٧ (رقم ٨٤)

اتفاقية منظمات العمال الريفيين، ١٩٧٥ (رقم ١٤١)

توصية منظمات العمال الريفيين، ١٩٧٥ (رقم ١٤٩)

اتفاقية علاقات العمل في الخدمة العامة، ١٩٧٨ (رقم ١٥١)

توصية علاقات العمل في الخدمة العامة، ١٩٧٨ (رقم ١٥٩)

اتفاقية المفاوضة الجماعية، ١٩٨١ (رقم ١٥٤)

توصية المفاوضة الجماعية، ١٩٨١ (رقم ١٦٣)

١-٢ العمل الجبري

الاتفاقيات الأساسية (والتوصية المرفقة بها)

اتفاقية العمل الجبري، ١٩٣٠ (رقم ٢٩)

توصية الإكراه غير المباشر في العمل، ١٩٣٠ (رقم ٣٥)

اتفاقية إلغاء العمل الجبري، ١٩٥٧ (رقم ١٠٥)

١-٣ عمل الأطفال

الاتفاقيات الأساسية (والتوصيات المرفقة بها)

اتفاقية الحد الأدنى للسن، ١٩٧٣ (رقم ١٣٨)

توصية الحد الأدنى للسن، ١٩٧٣ (رقم ١٤٦)

اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩ (رقم ١٨٢)

توصية أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩ (رقم ١٩٠)

حماية الأطفال والأحداث

اتفاقية الحد الأدنى للسن (الصناعة)، ١٩١٩ (رقم ٥)

اتفاقية عمل الأحداث ليلاً في الصناعة، ١٩١٩ (رقم ٦)
اتفاقية الحد الأدنى للسن (الزراعة)، ١٩٢١ (رقم ١٠)
توصية عمل الأطفال والأحداث ليلاً (الزراعة)، ١٩٢١ (رقم ١٤)
اتفاقية الحد الأدنى للسن (الأعمال غير الصناعية)، ١٩٣٢ (رقم ٣٣)
توصية الحد الأدنى لسن تشغيل الأحداث (الأعمال غير الصناعية)، ١٩٣٢ (رقم ٤١)
اتفاقية الحد الأدنى للسن (الصناعة) (مراجعة)، ١٩٣٧ (رقم ٥٩)
توصية الحد الأدنى للسن (المشاريع الأسرية)، ١٩٣٧ (رقم ٥٢)
اتفاقية الفحص الطبي للأحداث (الصناعة)، ١٩٤٦ (رقم ٧٧)
اتفاقية الفحص الطبي للأحداث (المهن غير الصناعية)، ١٩٤٦ (رقم ٧٨)
توصية الفحص الطبي للأحداث، ١٩٤٦ (رقم ٧٩)
اتفاقية العمل الليلي للأحداث (المهن غير الصناعية)، ١٩٤٦ (رقم ٧٩)
توصية العمل الليلي للأحداث (المهن غير الصناعية)، ١٩٤٦ (رقم ٨٠)
اتفاقية عمل الأحداث ليلاً (الصناعة) (مراجعة)، ١٩٤٨ (رقم ٩٠)
اتفاقية الحد الأدنى للسن (العمل تحت سطح الأرض)، ١٩٦٥ (رقم ١٢٣)
توصية الحد الأدنى للسن (العمل تحت سطح الأرض)، ١٩٦٥ (رقم ١٢٤)
اتفاقية الفحص الطبي للأحداث (العمل تحت سطح الأرض)، ١٩٦٥ (رقم ١٢٤)
توصية شروط استخدام الشباب (العمل تحت سطح الأرض)، ١٩٦٥ (رقم ١٢٥)
[اتفاقية الحد الأدنى للسن (الوقادون ومساعدو الوقادين)، ١٩٢١ (رقم ١٥)]
[اتفاقية الحد الأدنى للسن (الأعمال غير الصناعية) (مراجعة)، ١٩٣٧ (رقم ٦٠)]

٤-١ تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة

الاتفاقيات الأساسية (والتوصيات المرفقة بها)

اتفاقية المساواة في الأجور، ١٩٥١ (رقم ١٠٠)
توصية المساواة في الأجور، ١٩٥١ (رقم ٩٠)
اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨ (رقم ١١١)
توصية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨ (رقم ١١١)

العمال ذوو المسؤوليات العائلية

اتفاقية العمال ذوي المسؤوليات العائلية، ١٩٨١ (رقم ١٥٦)
توصية العمال ذوي المسؤوليات العائلية، ١٩٨١ (رقم ١٦٥)

٢ - *العمالة*

٢-١ سياسة العمالة

اتفاقية الإدارة السديدة (والتوصيات المرفقة بها)

اتفاقية سياسة العمالة، ١٩٦٤ (رقم ١٢٢)
توصية سياسة العمالة، ١٩٦٤ (رقم ١٢٢)
توصية سياسة العمالة (أحكام تكميلية)، ١٩٨٤ (رقم ١٦٩)

صكوك أخرى بشأن سياسة العمالة

اتفاقية البطالة، ١٩١٩ (رقم ٢)

توصية تنظيم العمالة (الانتقال من الحرب إلى السلم)، ١٩٤٤ (رقم ٧١)

اتفاقية إدارات التوظيف، ١٩٤٨ (رقم ٨٨)

توصية إدارات التوظيف، ١٩٤٨ (رقم ٨٣)

اتفاقية وكالات خدمات التوظيف بأجر (مراجعة)، ١٩٤٩ (رقم ٩٦)

توصية التأهيل المهني للمعوقين، ١٩٥٥ (رقم ٩٩)

اتفاقية التأهيل المهني والعمالة (المعوقون)، ١٩٨٣ (رقم ١٥٩)

توصية التأهيل المهني والعمالة (المعوقون)، ١٩٨٣ (رقم ١٦٨)

اتفاقية وكالات الاستخدام الخاصة، ١٩٩٧ (رقم ١٨١)

توصية وكالات الاستخدام الخاصة، ١٩٩٧ (رقم ١٨٨)

توصية خلق الوظائف في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ١٩٩٨ (رقم ١٨٩)

توصية تعزيز التعاونيات، ٢٠٠٢ (رقم ١٩٣)

توصية علاقة الاستخدام، ٢٠٠٦ (رقم ١٩٨)

[اتفاقية مكاتب الموظفين بمقابل، ١٩٣٣ (رقم ٣٤)]

٢-٢ المهارات

توصية البرامج الخاصة للشباب، ١٩٧٠ (رقم ١٣٦)

اتفاقية الإجازة الدراسية مدفوعة الأجر، ١٩٧٤ (رقم ١٤٠)

توصية الإجازة الدراسية مدفوعة الأجر، ١٩٧٤ (رقم ١٤٨)

اتفاقية تنمية الموارد البشرية، ١٩٧٥ (رقم ١٤٢)

توصية تنمية الموارد البشرية، ٢٠٠٤ (رقم ١٩٥)

٢-٣ الأمن الوظيفي

اتفاقية إنهاء الاستخدام، ١٩٨٢ (رقم ١٥٨)

توصية إنهاء الاستخدام، ١٩٨٢ (رقم ١٦٦)

٣ - الحماية الاجتماعية

٣ (ألف) الحماية الاجتماعية (الضمان الاجتماعي)

٣ (ألف)- ١ المعايير الشاملة

توصية التأمين الاجتماعي (الزراعة)، ١٩٢١ (رقم ١٧)

توصية تأمين الدخل، ١٩٤٤ (رقم ٦٧)

توصية الضمان الاجتماعي (القوات المسلحة)، ١٩٤٤ (رقم ٦٨)

اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا)، ١٩٥٢ (رقم ١٠٢)

٣ (ألف)- ٢ الحماية المقدمة في مختلف فروع الضمان الاجتماعي

الرعاية الطبية وإعانة المرض

اتفاقية التأمين الصحي (الصناعة)، ١٩٢٧ (رقم ٢٤)

اتفاقية التأمين الصحي (الزراعة)، ١٩٢٧ (رقم ٢٥)

توصية التأمين الصحي، ١٩٢٧ (رقم ٢٩)

توصية الرعاية الطبية، ١٩٤٤ (رقم ٦٩)

اتفاقية الرعاية الطبية وإعانات المرض، ١٩٦٩ (رقم ١٣٠)

توصية الرعاية الطبية وإعانات المرض، ١٩٦٩ (رقم ١٣٤)

إعانة الشيخوخة والعجز والورثة

اتفاقية إعانات العجز والشيخوخة والورثة، ١٩٦٧ (رقم ١٢٨)

توصية إعانات العجز والشيخوخة والورثة، ١٩٦٧ (رقم ١٣١)

[اتفاقية التأمين ضد الشيخوخة (الصناعة، الخ.)، ١٩٣٣ (رقم ٣٥)]

[اتفاقية التأمين ضد الشيخوخة (الزراعة)، ١٩٣٣ (رقم ٣٦)]

[اتفاقية التأمين ضد العجز (الصناعة، الخ.)، ١٩٣٣ (رقم ٣٧)]

[اتفاقية التأمين ضد العجز (الزراعة)، ١٩٣٣ (رقم ٣٨)]

[اتفاقية التأمين على الحياة (الصناعة، الخ.)، ١٩٣٣ (رقم ٣٩)]

[اتفاقية التأمين على الحياة (الزراعة)، ١٩٣٣ (رقم ٤٠)]

إعانة إصابات العمل

اتفاقية التعويض عن حوادث العمل (الزراعة)، ١٩٢١ (رقم ١٢)

اتفاقية التعويض عن حوادث العمل، ١٩٢٥ (رقم ١٧)

اتفاقية الأمراض المهنية، ١٩٢٥ (رقم ١٨)

توصية التعويض عن حوادث العمل (الحد الأدنى)، ١٩٢٥ (رقم ٢٢)

توصية تعويض العمال (جهة الاختصاص)، ١٩٢٥ (رقم ٢٣)

توصية تعويض العمال (الأمراض المهنية)، ١٩٢٥ (رقم ٢٤)

اتفاقية تعويض إصابات العمل (الأمراض المهنية) (مراجعة)، ١٩٣٤ (رقم ٤٢)

اتفاقية إعانات إصابات العمل، ١٩٦٤ (رقم ١٢١)

توصية إعانات إصابات العمل، ١٩٦٤ (رقم ١٢١)

إعانة البطالة

توصية البطالة، ١٩٣٤ (رقم ٤٤)

اتفاقية النهوض بالعمالة والحماية من البطالة، ١٩٨٨ (رقم ١٦٨)

توصية النهوض بالعمالة والحماية من البطالة، ١٩٨٨ (رقم ١٧٦)

[اتفاقية البطالة، ١٩٣٤ (رقم ٤٤)]

٣ (ألف)- ٣ الضمان الاجتماعي للعمال المهاجرين

اتفاقية المساواة في المعاملة (التعويض عن حوادث العمل)، ١٩٢٥ (رقم ١٩)

توصية المساواة في المعاملة (التعويض عن الحوادث)، ١٩٢٥ (رقم ٢٥)
اتفاقية المساواة في المعاملة (الضمان الاجتماعي)، ١٩٦٢ (رقم ١١٨)
اتفاقية الحفاظ على الحقوق في مجال الضمان الاجتماعي، ١٩٨٢ (رقم ١٥٧)
توصية الحفاظ على الحقوق في مجال الضمان الاجتماعي، ١٩٨٣ (رقم ١٦٧)
[اتفاقية الحفاظ على حقوق المهاجرين في المعاش، ١٩٣٥ (رقم ٤٨)]

٣ (باء) الحماية الاجتماعية (حماية اليد العاملة)

٣ (باء)- ١ السلامة والصحة المهنيتان

أحكام عامة

توصية الوقاية من الحوادث الصناعية، ١٩٢٩ (رقم ٣١)
توصية حماية صحة العمال، ١٩٥٣ (رقم ٩٧)
توصية تسهيلات الرعاية، ١٩٥٦ (رقم ١٠٢)
اتفاقية السلامة والصحة المهنيتين، ١٩٨١ (رقم ١٥٥)
بروتوكول عام ٢٠٠٢ لاتفاقية السلامة والصحة المهنيتين، ١٩٨١ (رقم ١٥٥)
توصية السلامة والصحة المهنيتين، ١٩٨١ (رقم ١٦٤)
اتفاقية خدمات الصحة المهنية، ١٩٨٥ (رقم ١٦١)
توصية خدمات الصحة المهنية، ١٩٨٥ (رقم ١٧١)
توصية بشأن قائمة الأمراض المهنية، ٢٠٠٢ (رقم ١٩٤)
اتفاقية الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنيتين، ٢٠٠٦ (رقم ١٨٧)
توصية الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنيتين، ٢٠٠٦ (رقم ١٩٧)

الحماية من مخاطر معينة

توصية الوقاية من الجمرة الخبيثة، ١٩١٩ (رقم ٣)
توصية التسمم بالرصاص (النساء والأطفال)، ١٩١٩ (رقم ٤)
توصية الفوسفور الأبيض، ١٩١٩ (رقم ٦)
اتفاقية استخدام الرصاص الأبيض (في الطلاء)، ١٩٢١ (رقم ١٣)
اتفاقية الحماية من الإشعاعات، ١٩٦٠ (رقم ١١٥)
توصية الحماية من الإشعاعات، ١٩٦٠ (رقم ١١٤)
اتفاقية الوقاية من الآلات، ١٩٦٣ (رقم ١١٩)
توصية الوقاية من الآلات، ١٩٦٣ (رقم ١١٨)
اتفاقية الحد الأقصى للوزن، ١٩٦٧ (رقم ١٢٧)
توصية الحد الأقصى للوزن، ١٩٦٧ (رقم ١٢٨)
اتفاقية البنزين، ١٩٧١ (رقم ١٣٦)
توصية البنزين، ١٩٧١ (رقم ١٤٤)
اتفاقية السرطان المهني، ١٩٧٤ (رقم ١٣٩)
توصية السرطان المهني، ١٩٧٤ (رقم ١٤٧)

اتفاقية بيئة العمل (تلوث الهواء، والضوضاء، والاهتزازات)، ١٩٧٧ (رقم ١٤٨)
توصية بيئة العمل (تلوث الهواء، والضوضاء، والاهتزازات)، ١٩٧٧ (رقم ١٥٦)
اتفاقية الحرير الصخري (الاسبستوس)، ١٩٨٦ (رقم ١٦٢)
توصية الحرير الصخري (الاسبستوس)، ١٩٨٦ (رقم ١٧٢)
اتفاقية المواد الكيميائية، ١٩٩٠ (رقم ١٧٠)
توصية المواد الكيميائية، ١٩٩٠ (رقم ١٧٧)

الحماية في فروع نشاط محددة

اتفاقية العمل تحت سطح الأرض (المرأة)، ١٩٣٥ (رقم ٤٥)
اتفاقية أحكام السلامة (البناء)، ١٩٣٧ (رقم ٦٢)
اتفاقية القواعد الصحية (التجارة والمكاتب)، ١٩٦٤ (رقم ١٢٠)
توصية القواعد الصحية (التجارة والمكاتب)، ١٩٦٤ (رقم ١٢٠)
اتفاقية السلامة والصحة في البناء، ١٩٨٨ (رقم ١٦٧)
توصية السلامة والصحة في البناء، ١٩٨٨ (رقم ١٧٥)
اتفاقية منع الحوادث الصناعية الكبرى، ١٩٩٣ (رقم ١٧٤)
توصية منع الحوادث الصناعية الكبرى، ١٩٩٣ (رقم ١٨١)
اتفاقية السلامة والصحة في المناجم، ١٩٩٥ (رقم ١٧٦)
توصية السلامة والصحة في المناجم، ١٩٩٥ (رقم ١٨٣)
اتفاقية السلامة والصحة في الزراعة، ٢٠٠١ (رقم ١٨٤)
توصية السلامة والصحة في الزراعة، ٢٠٠١ (رقم ١٩٢)

٣ (باء)- ٢ الأجور

اتفاقية طرائق تحديد المستويات الدنيا للأجور، ١٩٢٨ (رقم ٢٦)
توصية طرائق تحديد المستويات الدنيا للأجور، ١٩٢٨ (رقم ٣٠)
اتفاقية شروط العمل (العقود العامة)، ١٩٤٩ (رقم ٩٤)
توصية شروط العمل (العقود العامة)، ١٩٤٩ (رقم ٨٤)
اتفاقية حماية الأجور، ١٩٤٩ (رقم ٩٥)
توصية حماية الأجور، ١٩٤٩ (رقم ٨٥)
اتفاقية طرائق تحديد المستويات الدنيا للأجور (الزراعة)، ١٩٥١ (رقم ٩٩)
توصية طرائق تحديد المستويات الدنيا للأجور (الزراعة)، ١٩٥١ (رقم ٨٩)
اتفاقية تحديد المستويات الدنيا للأجور، ١٩٧٠ (رقم ١٣١)
توصية تحديد المستويات الدنيا للأجور، ١٩٧٠ (رقم ١٣٥)
اتفاقية حماية مستحقات العمال عند إعسار صاحب عملهم، ١٩٩٢ (رقم ١٧٣)
توصية حماية مستحقات العمال عند إعسار صاحب عملهم، ١٩٩٢ (رقم ١٨٠)

٣ (باء)- ٣ وقت العمل

ساعات العمل والراحة الأسبوعية والإجازة مدفوعة الأجر

اتفاقية ساعات العمل (الصناعة)، ١٩١٩ (رقم ١)

اتفاقية الراحة الأسبوعية (الصناعة)، ١٩٢١ (رقم ١٤)

اتفاقية ساعات العمل (التجارة والمكاتب)، ١٩٣٠ (رقم ٣٠)

اتفاقية أسبوع العمل ذي الأربعين ساعة، ١٩٣٥ (رقم ٤٧)

اتفاقية الإجازات مدفوعة الأجر، ١٩٣٦ (رقم ٥٢)

توصية الإجازات مدفوعة الأجر، ١٩٣٦ (رقم ٤٧)

اتفاقية الإجازات مدفوعة الأجر (الزراعة)، ١٩٥٢ (رقم ١٠١)

توصية الإجازات مدفوعة الأجر (الزراعة)، ١٩٥٢ (رقم ٩٣)

توصية الإجازات مدفوعة الأجر، ١٩٥٤ (رقم ٩٨)

اتفاقية الراحة الأسبوعية (التجارة والمكاتب)، ١٩٥٧ (رقم ١٠٦)

توصية الراحة الأسبوعية (التجارة والمكاتب)، ١٩٥٧ (رقم ١٠٣)

توصية تخفيض ساعات العمل، ١٩٦٢ (رقم ١١٦)

اتفاقية الإجازة مدفوعة الأجر (مراجعة)، ١٩٧٠ (رقم ١٣٢)

اتفاقية ساعات العمل وفترات الراحة (النقل البري)، ١٩٧٩ (رقم ١٥٣)

توصية ساعات العمل وفترات الراحة (النقل البري)، ١٩٧٩ (رقم ١٦١)

اتفاقية العمل بعض الوقت، ١٩٩٤ (رقم ١٧٥)

توصية العمل بعض الوقت، ١٩٩٤ (رقم ١٨٢)

[اتفاقية مصانع الزجاج المسطح، ١٩٣٤ (رقم ٤٣)]

[اتفاقية تخفيض ساعات العمل (مصانع الزجاجات)، ١٩٣٥ (رقم ٤٩)]

[اتفاقية ساعات العمل والراحة (النقل البري)، ١٩٣٩ (رقم ٦٧)]

العمل الليلي

توصية عمل النساء ليلاً (الزراعة)، ١٩٢١ (رقم ١٣)

اتفاقية العمل ليلاً (النساء) (مراجعة)، ١٩٤٨ (رقم ٨٩)

بروتوكول عام ١٩٩٠ لاتفاقية العمل ليلاً (المرأة) (مراجعة)، ١٩٤٨ (رقم ٨٩)

اتفاقية العمل الليلي، ١٩٩٠ (رقم ١٧١)

توصية العمل الليلي، ١٩٩٠ (رقم ١٧٨)

[اتفاقية عمل المرأة ليلاً، ١٩١٩ (رقم ٤)]

[اتفاقية العمل الليلي (المخابز)، ١٩٢٥ (رقم ٢٠)]

[اتفاقية العمل ليلاً (المرأة) (مراجعة)، ١٩٣٤ (رقم ٤١)]

٣ (باء)- ٤ حماية الأمومة

اتفاقية حماية الأمومة، ١٩١٩ (رقم ٣)

اتفاقية حماية الأمومة (مراجعة)، ١٩٥٢ (رقم ١٠٣)

اتفاقية حماية الأمومة، ٢٠٠٠ (رقم ١٨٣)
توصية حماية الأمومة، ٢٠٠٠ (رقم ١٩١)

٣ (باء)- ٥ السياسة الاجتماعية

اتفاقية السياسة الاجتماعية (الأقاليم التابعة)، ١٩٤٧ (رقم ٨٢)
توصية إسكان العمال، ١٩٦١ (رقم ١١٥)
اتفاقية السياسة الاجتماعية (الأهداف والمعايير الأساسية)، ١٩٦٢ (رقم ١١٧)

٤ - *الحوار الاجتماعي*

٤-١ المشاورات الثلاثية

اتفاقية الإدارة السديدة (والتوصية المرفقة بها)
اتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية)، ١٩٧٦ (رقم ١٤٤)
توصية المشاورات الثلاثية (أنشطة منظمة العمل الدولية)، ١٩٧٦ (رقم ١٥٢)

٤-٢ إدارة العمل وتفتيش العمل

اتفاقيات الإدارة السديدة بشأن تفتيش العمل (والصكوك ذات الصلة)
اتفاقية تفتيش العمل، ١٩٤٧ (رقم ٨١)
بروتوكول عام ١٩٩٥ لاتفاقية تفتيش العمل، ١٩٤٧ (رقم ٨١)
توصية تفتيش العمل، ١٩٤٧ (رقم ٨١)
اتفاقية تفتيش العمل (الزراعة)، ١٩٦٩ (رقم ١٢٩)
توصية تفتيش العمل (الزراعة)، ١٩٦٩ (رقم ١٣٣)
صكوك أخرى بشأن تفتيش العمل
توصية تفتيش العمل، ١٩٢٣ (رقم ٢٠)
إدارة العمل
اتفاقية إحصاءات الأجور وساعات العمل، ١٩٣٨ (رقم ٦٣)
اتفاقية إدارات تفتيش العمل (الأقاليم التابعة)، ١٩٤٧ (رقم ٨٥)
توصية تفتيش العمل (التعدين والنقل)، ١٩٤٧ (رقم ٨٢)
اتفاقية إدارة العمل، ١٩٧٨ (رقم ١٥٠)
توصية إدارة العمل، ١٩٧٨ (رقم ١٥٨)
اتفاقية إحصاءات العمل، ١٩٨٥ (رقم ١٦٠)
توصية إحصاءات العمل، ١٩٨٥ (رقم ١٧٠)

٤-٣ العلاقات الصناعية

توصية الاتفاقات الجماعية، ١٩٥١ (رقم ٩١)
توصية التوفيق والتحكيم الاختياريين، ١٩٥١ (رقم ٩٢)
توصية التعاون على مستوى المنشأة، ١٩٥٢ (رقم ٩٤)
توصية المشاورات (على المستويين الصناعي والوطني)، ١٩٦٠ (رقم ١١٣)

توصية الاتصالات داخل المنشأة، ١٩٦٧ (رقم ١٢٩)

توصية بحث الشكاوى، ١٩٦٧ (رقم ١٣٠)

اتفاقية ممثلي العمال، ١٩٧١ (رقم ١٣٥)

توصية ممثلي العمال، ١٩٧١ (رقم ١٤٣)

صكوك مشتركة مع الأهداف الاستراتيجية (الأهداف الاستراتيجية ذات الصلة واردة بين قوسين معقوفين - والهدف الاستراتيجي الذي يبدو الأكثر وثاقة مشار إليه بالبنط الغامق)

ألف - الشعوب الأصلية والقبلية (١ - المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛ ٢ - العمالة؛ ٣ (ألف)- الحماية الاجتماعية - الضمان الاجتماعي؛ ٣ (باء)- الحماية الاجتماعية - تفتيش العمل؛ ٤ - الحوار الاجتماعي)

اتفاقية السكان الأصلين والقبليين، ١٩٥٧ (رقم ١٠٧)

توصية السكان الأصلين والقبليين، ١٩٥٧ (رقم ١٠٤)

اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية، ١٩٨٩ (رقم ١٦٩)

[اتفاقية تنظيم توريد العمال الأصليين، ١٩٣٦ (رقم ٥٠)]

[اتفاقية عقود الاستخدام (العمال الوطنيون)، ١٩٣٩ (رقم ٦٤)]

[اتفاقية العقوبات الجزائية (العمال الوطنيون)، ١٩٣٩ (رقم ٦٥)]

[اتفاقية عقود العمل (العمال الوطنيون)، ١٩٤٧ (رقم ٨٦)]

[اتفاقية إلغاء العقوبات الجزائية (العمال الوطنيون)، ١٩٥٥ (رقم ١٠٤)]

باء - العمال المهاجرون (١ - المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛ ٢ - العمالة؛ ٣ (باء)- الحماية الاجتماعية - حماية اليد العاملة)

اتفاقية العمال المهاجرين (مراجعة)، ١٩٤٩ (رقم ٩٧)

توصية العمال المهاجرين (مراجعة)، ١٩٤٩ (رقم ٨٦)

توصية حماية العمال المهاجرين (البلدان المتخلفة)، ١٩٥٥ (رقم ١٠٠)

اتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)، ١٩٧٥ (رقم ١٤٣)

توصية العمال المهاجرين، ١٩٧٥ (رقم ١٥١)

[اتفاقية تفتيش المهاجرين، ١٩٢٦ (رقم ٢١)]

جيم - فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (١ - المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛ ٢ - العمالة؛ ٣ (ألف)- الحماية الاجتماعية - الضمان الاجتماعي؛ ٣ (باء)- الحماية الاجتماعية - تفتيش العمل؛ ٤ - الحوار الاجتماعي)

توصية فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، ٢٠١٠ (رقم ٢٠٠)

دال - البحارة

اتفاقية موحدة

اتفاقية العمل البحري، ٢٠٠٦ (١- المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛ ٢- العمالة؛ ٣ (ألف)- الحماية الاجتماعية - الضمان الاجتماعي؛ ٣ (باء)- الحماية الاجتماعية - حماية اليد العاملة؛ ٤- الحوار الاجتماعي)

أحكام عامة (١- المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛ ٢- العمالة؛ ٣ (ألف)- الحماية الاجتماعية - الضمان الاجتماعي؛ ***٣ (باء)- الحماية الاجتماعية - حماية اليد العاملة؛*** *٤- الحوار الاجتماعي)*

توصية المدونات القانونية الوطنية للبحارة، ١٩٢٠ (رقم ٩)

توصية استخدام البحارة (السفن الأجنبية)، ١٩٥٨ (رقم ١٠٧)

* اتفاقية الملاحة التجارية (المعايير الدنيا)، ١٩٧٦ (رقم ١٤٧)

* بروتوكول عام ١٩٩٦ لاتفاقية الملاحة التجارية (المعايير الدنيا)، ١٩٧٦ (رقم ١٤٧)

توصية الملاحة التجارية (تحسين المعايير)، ١٩٧٦ (رقم ١٥٥)

اتفاقية وثائق هوية البحارة، ١٩٥٨ (رقم ١٠٨)

اتفاقية وثائق هوية البحارة (مراجعة)، ٢٠٠٣ (رقم ١٨٥)

حماية الأطفال والأحداث ***(١- المبادئ والحقوق الأساسية في العمل)***

* اتفاقية الحد الأدنى للسن (العمل البحري)، ١٩٢٠ (رقم ٧)

* اتفاقية الفحص الطبي للأحداث (العمل البحري)، ١٩٢١ (رقم ١٦)

* اتفاقية الحد الأدنى للسن (العمل البحري) (مراجعة)، ١٩٣٦ (رقم ٥٨)

توصية حماية البحارة الشباب، ١٩٧٦ (رقم ١٥٣)

المهارات ***(٢- العمالة)***

توصية تنظيم تدريب البحارة، ١٩٤٦ (رقم ٧٧)

توصية التدريب المهني (البحارة)، ١٩٧٠ (رقم ١٣٧)

الوصول إلى العمالة ***(٢- العمالة)***

* اتفاقية استخدام البحارة، ١٩٢٠ (رقم ٩)

* اتفاقية شهادات كفاءة الضباط، ١٩٣٦ (رقم ٥٣)

* اتفاقية شهادة كفاءة طباخي السفن، ١٩٤٦ (رقم ٦٩)

* اتفاقية شهادات كفاءة البحارة، ١٩٤٦ (رقم ٧٤)

توصية استخدام البحارة (التطورات التقنية)، ١٩٧٠ (رقم ١٣٩)

* اتفاقية تعيين وتوظيف البحارة، ١٩٩٦ (رقم ١٧٩)

توصية تعيين وتوظيف البحارة، ١٩٩٦ (رقم ١٨٦)

الشروط العامة للاستخدام ***(٣ (باء)- الحماية الاجتماعية - حماية اليد العاملة)***

* اتفاقية عقود استخدام البحارة، ١٩٢٦ (رقم ٢٢)

* اتفاقية إعادة البحارة إلى أوطانهم، ١٩٢٦ (رقم ٢٣)

* اتفاقية الإجازات مدفوعة الأجر (البحارة)، ١٩٣٦ (رقم ٥٤)

* صك مراجع بموجب اتفاقية العمل البحري، ٢٠٠٦.

* اتفاقية ساعات العمل وأعداد العاملين على ظهر السفن، ١٩٣٦ (رقم ٥٧)

توصية ساعات العمل وحجم الأطقم على ظهر السفن، ١٩٣٦ (رقم ٤٩)

* اتفاقية الإجازات مدفوعة الأجر (البحارة)، ١٩٤٦ (رقم ٧٢)

* اتفاقية الأجور وساعات العمل وأعداد العاملين على ظهر السفن، ١٩٤٦ (رقم ٧٦)

* اتفاقية الأجور وساعات العمل وأعداد العاملين على ظهر السفن (مراجعة)، ١٩٤٩ (رقم ٩٣)

* اتفاقية الأجور وساعات العمل وأعداد العاملين على ظهر السفن (مراجعة)، ١٩٥٨ (رقم ١٠٩)

* اتفاقية الإجازات السنوية مدفوعة الأجر (البحارة)، ١٩٧٦ (رقم ١٤٦)

* اتفاقية إعادة البحارة إلى أوطانهم (مراجعة)، ١٩٨٧ (رقم ١٦٦)

توصية إعادة البحارة إلى أوطانهم، ١٩٨٧ (رقم ١٧٤)

* اتفاقية حماية مستحقات العمال عند إعسار صاحب عملهم، ١٩٩٦ (رقم ١٨٠)

توصية أجور وساعات عمل البحارة وتزويد السفن بالأطقم، ١٩٩٦ (رقم ١٨٧)

[اتفاقية الإجازات مدفوعة الأجر (البحارة) (مراجعة)، ١٩٤٩ (رقم ٩١)]*

السلامة والصحة والرعاية ***(٣ (باء)- الحماية الاجتماعية - حماية اليد العاملة)***

توصية رعاية البحارة في الموانئ، ١٩٣٦ (رقم ٤٨)

* اتفاقية الغذاء وتقديم الوجبات (أطقم السفن)، ١٩٤٦ (رقم ٦٨)

توصية أغطية النوم وأدوات المائدة وغيرها (أطقم السفن)، ١٩٤٦ (رقم ٧٨)

* اتفاقية الفحص الطبي للبحارة، ١٩٤٦ (رقم ٧٣)

توصية الرعاية الطبية لمعولي البحارة، ١٩٤٦ (رقم ٧٦)

* اتفاقية إقامة الأطقم، ١٩٤٦ (رقم ٧٥)

* اتفاقية إقامة الأطقم (مراجعة)، ١٩٤٩ (رقم ٩٢)

توصية صيدليات السفن، ١٩٥٨ (رقم ١٠٥)

توصية الاستشارة الطبية في البحر، ١٩٥٨ (رقم ١٠٦)

توصية الظروف الاجتماعية للبحارة وسلامتهم، ١٩٥٨ (رقم ١٠٨)

* اتفاقية إقامة الأطقم (أحكام تكميلية)، ١٩٧٠ (رقم ١٣٣)

توصية إقامة الأطقم (تكييف الهواء)، ١٩٧٠ (رقم ١٤٠)

توصية إقامة الأطقم (مكافحة الضوضاء)، ١٩٧٠ (رقم ١٤١)

توصية الوقاية من الحوادث (البحارة)، ١٩٧٠ (رقم ١٤٢)

* اتفاقية الوقاية من الحوادث (البحارة)، ١٩٧٠ (رقم ١٣٤)

توصية رعاية البحارة، ١٩٧٠ (رقم ١٣٨)

* اتفاقية رعاية البحارة، ١٩٨٧ (رقم ١٦٣)

توصية رعاية البحارة، ١٩٨٧ (رقم ١٧٣)

* اتفاقية الحماية الصحية والرعاية الطبية للبحارة، ١٩٨٧ (رقم ١٦٤)

* صك مراجع بموجب اتفاقية العمل البحري، ٢٠٠٦.

الأمن الوظيفي ***(٢- العمالة)***

* اتفاقية استمرار الاستخدام (عمال البحر)، ١٩٧٦ (رقم ١٤٥)

توصية استمرار استخدام البحارة، ١٩٧٦ (رقم ١٥٤)

الضمان الاجتماعي ***(٣ (ألف)- الحماية الاجتماعية - الضمان الاجتماعي)***

* اتفاقية تعويض البطالة (في حالة غرق السفينة)، ١٩٢٠ (رقم ٨)

توصية التأمين ضد البطالة (البحارة)، ١٩٢٠ (رقم ١٠)

* اتفاقية التزامات صاحب السفينة (في حال مرض أو إصابة البحارة)، ١٩٣٦ (رقم ٥٥)

* اتفاقية التأمين الصحي (البحارة)، ١٩٣٦ (رقم ٥٦)

* اتفاقية الضمان الاجتماعي (البحارة)، ١٩٤٦ (رقم ٧٠)

اتفاقية معاشات البحارة، ١٩٤٦ (رقم ٧١)

توصية اتفاقات الضمان الاجتماعي للبحارة، ١٩٤٦ (رقم ٧٥)

* اتفاقية الضمان الاجتماعي للبحارة (مراجعة)، ١٩٨٧ (رقم ١٦٥)

إجراءات التفتيش ***(٤- الحوار الاجتماعي)***

* اتفاقية تفتيش العمل (البحارة)، ١٩٩٦ (رقم ١٧٨)

توصية تفتيش العمل (البحارة)، ١٩٩٦ (رقم ١٨٥)

هاء - عمال الموانئ *(٣ (باء)- الحماية الاجتماعية - حماية اليد العاملة - السلامة والصحة المهنيتان)*

اتفاقية إثبات الوزن على الأحمال الكبيرة المنقولة بالسفن، ١٩٢٩ (رقم ٢٧)

اتفاقية وقاية عمال الموانئ من الحوادث (مراجعة)، ١٩٣٢ (رقم ٣٢)

توصية المعاملة بالمثل في مجال حماية عمال الموانئ من الحوادث، ١٩٣٢ (رقم ٤٠)

اتفاقية العمل في الموانئ، ١٩٧٣ (رقم ١٣٧)

توصية العمل في الموانئ، ١٩٧٣ (رقم ١٤٥)

اتفاقية السلامة والصحة في عمليات المناولة بالموانئ، ١٩٧٩ (رقم ١٥٢)

توصية السلامة والصحة في عمليات المناولة بالموانئ، ١٩٧٩ (رقم ١٦٠)

[اتفاقية حماية عمال الموانئ من الحوادث، ١٩٢٩ (رقم ٢٨)]

واو - صيادو الأسماك

اتفاقية موحدة

اتفاقية العمل في قطاع صيد الأسماك، ٢٠٠٧ (رقم ١٨٨) (١- المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛ ٢- العمالة؛ ٣ (ألف)- الحماية الاجتماعية - الضمان الاجتماعي؛ ٣ (باء)- الحماية الاجتماعية - حماية اليد العاملة؛ ٤- الحوار الاجتماعي)

توصية العمل في قطاع صيد الأسماك، ٢٠٠٧ (رقم ١٩٩) (١- المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛ ٢- العمالة؛ ٣ (ألف)- الحماية الاجتماعية - الضمان الاجتماعي؛ ٣ (باء)- الحماية الاجتماعية - حماية اليد العاملة؛ ٤- الحوار الاجتماعي)

* صك مراجع بموجب اتفاقية العمل البحري، ٢٠٠٦.

*صكوك أخرى تتعلق بصيادي الأسماك (١- المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛ ٢- العمالة؛ **٣ (باء)- الحماية الاجتماعية - حماية اليد العاملة**)*

* اتفاقية الحد الأدنى للسن (صيادو الأسماك)، ١٩٥٩ (رقم ١١٢)

* اتفاقية الفحص الطبي (صيادو الأسماك)، ١٩٥٩ (رقم ١١٣)

* اتفاقية عقود استخدام صيادي الأسماك، ١٩٥٩ (رقم ١١٤)

اتفاقية شهادات كفاءة صيادي الأسماك، ١٩٦٦ (رقم ١٢٥)

* اتفاقية إقامة الأطقم على ظهر سفن الصيد، ١٩٦٦ (رقم ١٢٦)

توصية التدريب المهني لصيادي الأسماك، ١٩٦٦ (رقم ١٢٦)

زاي - فئات أخرى محددة من العمال

توصية تحديد ساعات العمل في الملاحة الداخلية، ١٩٢٠ (رقم ٨) (٣ (باء)- الحماية الاجتماعية - حماية اليد العاملة)

اتفاقية معايير العمل (الأقاليم التابعة)، ١٩٤٧ (رقم ٨٣) (١- المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛ **٣ (باء)- الحماية الاجتماعية - حماية اليد العاملة**)

اتفاقية المزارع، ١٩٥٨ (رقم ١١٠) (١- المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛ ٢- العمالة؛ **٣ (باء)- الحماية الاجتماعية - حماية اليد العاملة**؛ ٤- الحوار الاجتماعي)

بروتوكول عام ١٩٨٢ لاتفاقية المزارع، ١٩٥٨ (رقم ١١٠) (١- المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛ **٣ (باء)- الحماية الاجتماعية - حماية اليد العاملة**؛ ٤- الحوار الاجتماعي)

توصية المزارع، ١٩٥٨ (رقم ١١٠) (١- المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛ ٢- العمالة؛ ٣- الحماية الاجتماعية؛ ٤- الحوار الاجتماعي)

توصية المستأجرين والمزارعين بالمشاركة، ١٩٦٨ (رقم ١٣٢) (٢- العمالة؛ ٣- الحماية الاجتماعية؛ ٤- الحوار الاجتماعي)

اتفاقية العاملين بالتمريض، ١٩٧٧ (رقم ١٤٩) **(٣ (باء)- الحماية الاجتماعية - حماية اليد العاملة)**

توصية العاملين بالتمريض، ١٩٧٧ (رقم ١٥٧) (٢- العمالة؛ ٣- الحماية الاجتماعية؛ ٤- الحوار الاجتماعي)

توصية العمال المسنين، ١٩٨٠ (رقم ١٦٢) (١- المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛ ٢- العمالة؛ ٣- الحماية الاجتماعية)

اتفاقية ظروف العمل (الفنادق والمطاعم)، ١٩٩١ (رقم ١٧٢) (١- المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛ **٣ (باء)- الحماية الاجتماعية - حماية اليد العاملة**)

توصية ظروف العمل (الفنادق والمطاعم)، ١٩٩١ (رقم ١٧٩) (١- المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛ ٣ (باء)- الحماية الاجتماعية - حماية اليد العاملة)

اتفاقية العمل في المنزل، ١٩٩٦ (رقم ١٧٧) (١- المبادئ والحقوق الأساسية في العمل - المساواة في المعاملة؛ ٢- العمالة؛ **٣ (باء)- الحماية الاجتماعية - حماية اليد العاملة**)

توصية العمل في المنزل، ١٩٩٦ (رقم ١٨٤) (١- المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛ ٣- الحماية الاجتماعية)

* صك مراجع بموجب اتفاقية العمل في قطاع صيد الأسماك، ٢٠٠٧ (رقم ١٨٨).

الملحق الثالث

قائمة محتملة من المعايير المصنفة بحسب الموضوع[1] لكي تنظر فيها لجنة المسائل القانونية ومعايير العمل الدولية

ألف - معايير محدثة

تتضمن هذه القائمة المعايير المعتمدة بين عام ١٩٨٥ وعام ٢٠٠٠، والمصنفة حالياً على أنها محدثة، باستثناء اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩ (رقم ١٨٢) وتوصية أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩ (رقم ١٩٠)، وهما معياران جرى استعراضهما في الدراسات الاستقصائية العامة الأخيرة، والاتفاقيات والتوصيات البحرية التي سبق وراجعتها اتفاقية العمل البحري، ٢٠٠٦.

إدارة العمل

اتفاقية إحصاءات العمل، ١٩٨٥ (رقم ١٦٠)

توصية إحصاءات العمل، ١٩٨٥ (رقم ١٧٠)

الأجور

اتفاقية حماية مستحقات العمال عند إعسار صاحب عملهم، ١٩٩٢ (رقم ١٧٣)

توصية حماية مستحقات العمال عند إعسار صاحب عملهم، ١٩٩٢ (رقم ١٨٠)

وقت العمل

ساعات العمل والراحة الأسبوعية والإجازة مدفوعة الأجر

اتفاقية العمل بعض الوقت، ١٩٩٤ (رقم ١٧٥)

توصية العمل بعض الوقت، ١٩٩٤ (رقم ١٨٢)

العمل الليلي

اتفاقية العمل الليلي، ١٩٩٠ (رقم ١٧١)

توصية العمل الليلي، ١٩٩٠ (رقم ١٧٨)

بروتوكول عام ١٩٩٠ التابع لاتفاقية العمل ليلاً (النساء) (مراجعة)، ١٩٤٨ (رقم ٨٩)

السلامة والصحة المهنيتان

أحكام عامة

اتفاقية خدمات الصحة المهنية، ١٩٨٥ (رقم ١٦١)

توصية خدمات الصحة المهنية، ١٩٨٥ (رقم ١٧١)

الحماية من مخاطر معينة

اتفاقية الحرير الصخري (الاسبستوس)، ١٩٨٦ (رقم ١٦٢)

توصية الحرير الصخري، ١٩٨٦ (رقم ١٧٢)

[1] هذا التصنيف بحسب الموضوع يقابل التصنيف الجاري للمعايير، (انظر: www.ilo.org/ilolex/english/subjectE.htm).

اتفاقية المواد الكيميائية، ١٩٩٠ (رقم ١٧٠)

توصية المواد الكيميائية، ١٩٩٠ (رقم ١٧٧)

الحماية في فروع نشاط محددة

اتفاقية السلامة والصحة في البناء، ١٩٨٨ (رقم ١٦٧)

توصية السلامة والصحة في البناء، ١٩٨٨ (رقم ١٧٥)

اتفاقية منع الحوادث الصناعية الكبرى، ١٩٩٣ (رقم ١٧٤)

توصية منع الحوادث الصناعية الكبرى، ١٩٩٣ (رقم ١٨١)

اتفاقية السلامة والصحة في المناجم، ١٩٩٥ (رقم ١٧٦)

توصية السلامة والصحة في المناجم، ١٩٩٥ (رقم ١٨٣)

حماية الأمومة

اتفاقية حماية الأمومة، ٢٠٠٠ (رقم ١٨٣)

توصية حماية الأمومة، ٢٠٠٠ (رقم ١٩١)

الشعوب الأصلية والقبلية

اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية، ١٩٨٩ (رقم ١٦٩)

فئات محددة من العمال

اتفاقية ظروف العمل (الفنادق والمطاعم)، ١٩٩١ (رقم ١٧٢)

توصية ظروف العمل (الفنادق والمطاعم)، ١٩٩١ (رقم ١٧٩)

اتفاقية العمل في المنزل، ١٩٩٦ (رقم ١٧٧)

توصية العمل في المنزل، ١٩٩٦ (رقم ١٨٤)

باء - معايير يوجد بشأنها طلب عالق بالحصول على المعلومات أو مصنفة على أنها تحتاج إلى مراجعة، وفقاً لاستنتاجات فريق عمل كارتيي

العلاقات الصناعية

طلب الحصول على المعلومات

توصية التوفيق والتحكيم الاختياريين، ١٩٥١ (رقم ٩٢)

توصية التعاون على مستوى المنشأة، ١٩٥٢ (رقم ٩٤)

توصية الاتصالات داخل المنشأة، ١٩٦٧ (رقم ١٢٩)

توصية بحث الشكاوى، ١٩٦٧ (رقم ١٣٠)

حماية الأطفال والأحداث

صكوك للمراجعة

اتفاقية عمل الأحداث ليلاً في الصناعة، ١٩١٩ (رقم ٦)

اتفاقية العمل الليلي للأحداث (المهن غير الصناعية)، ١٩٤٦ (رقم ٧٩)

توصية العمل الليلي للأحداث (الأعمال غير الصناعية)، ١٩٤٦ (رقم ٨٠)

اتفاقية عمل الأحداث ليلاً (الصناعة) (مراجعة)، ١٩٤٨ (رقم ٩٠)
توصية عمل الأطفال والأحداث ليلاً (الزراعة)، ١٩٢١ (رقم ١٤)

سياسة العمالة وتعزيزها

طلب الحصول على المعلومات

توصية تنظيم العمالة (الانتقال من الحرب إلى السلم)، ١٩٤٤ (رقم ٧١)

وقت العمل

ساعات العمل والراحة الأسبوعية والإجازة مدفوعة الأجر

صكوك للمراجعة

اتفاقية ساعات العمل وفترات الراحة (النقل البري)، ١٩٧٩ (رقم ١٥٣)
توصية ساعات العمل وفترات الراحة (النقل البري)، ١٩٧٩ (رقم ١٦١)

العمل الليلي

طلب الحصول على المعلومات

توصية عمل النساء ليلاً (الزراعة)، ١٩٢١ (رقم ١٣)

السلامة والصحة المهنيتان

الحماية من مخاطر معينة

صكوك للمراجعة

اتفاقية استخدام الرصاص الأبيض (في الطلاء)، ١٩٢١ (رقم ١٣)
اتفاقية الوقاية من الآلات، ١٩٦٣ (رقم ١١٩)
توصية الوقاية من الآلات، ١٩٦٣ (رقم ١١٨)
اتفاقية الحد الأقصى للوزن، ١٩٦٧ (رقم ١٢٧)
توصية الحد الأقصى للوزن، ١٩٦٧ (رقم ١٢٨)
اتفاقية البنزين، ١٩٧١ (رقم ١٣٦)
توصية البنزين، ١٩٧١ (رقم ١٤٤)
توصية الوقاية من الجمرة الخبيثة، ١٩١٩ (رقم ٣)
توصية التسمم بالرصاص (النساء والأطفال)، ١٩١٩ (رقم ٤)
توصية الفوسفور الأبيض، ١٩١٩ (رقم ٦)

السياسة الاجتماعية

طلب الحصول على المعلومات

اتفاقية السياسة الاجتماعية (الأقاليم التابعة)، ١٩٧٤ (رقم ٨٢)

العمال المهاجرون

طلب الحصول على المعلومات

توصية إحصاءات الهجرة، ١٩٢٢ (رقم ١٩)

عمال الموانئ

صك للمراجعة

اتفاقية إثبات الوزن على الأحمال الكبيرة المنقولة بالسفن، ١٩٢٩ (رقم ٢٧)

فئات محددة من العمال

طلب الحصول على المعلومات

اتفاقية معايير العمل (الأقاليم التابعة)، ١٩٤٧ (رقم ٨٣)

توصية تحديد ساعات العمل في الملاحة الداخلية، ١٩٢٠ (رقم ٨)

الملحق الرابع

Appendix IV

Action Plan (2011–16) to improve the conditions of work of fishers through the widespread ratification and effective implementation of the Work in Fishing Convention, 2007 (No. 188), and the effect given to the Work in Fishing Recommendation, 2007 (No. 199)

Programme outline

Title	Action Plan to improve the conditions of work of fishers through the widespread ratification and effective implementation of the Work in Fishing Convention 2007 (No. 188), and the effect given to the Work in Fishing Recommendation, 2007 (No. 199).
Purpose	To set out for the Governing Body, for member States (including States that may wish to ratify the Convention and States and others that may wish to assist the ILO to promote the Convention), and for the ILO's social partners and others, what the Office plans to do within the next five years (subject to available internal and external resources) to achieve widespread ratification and implementation of Convention No. 188, taking into account Recommendation No. 199.
Geographic coverage	Global (all ILO member States with a fishing interest).
Counterparts	Collaboration between ILO headquarters and field units, the Bureau for Workers' Activities (ACTRAV) and the Bureau for Employers' Activities (ACT/EMP), the Labour Administration and Inspection Programme (LAB/ADMIN), the Programme on Safety and Health at Work and the Environment (SafeWork), the International Programme on the Elimination of Child Labour (IPEC), the Social Security Department (SEC/SOC), the Social Dialogue Sector and the Turin Centre. In partnership with interested government ministries and agencies, the Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), International Maritime Organization (IMO) and the European Union, as well as the International Organisation of Employers (IOE), International Trade Union Confederation (ITUC), International Transport Workers' Federation (ITF) and International Union of Food, Agricultural, Hotel, Restaurant, Catering, Tobacco and Allied Workers' Associations (IUF), and in cooperation with other intergovernmental and non-governmental organizations, as appropriate.
Duration	Five years (2011–16)
Starting date	1 January 2011
ILO units responsible	SECTOR and NORMES, in collaboration with ILO field offices and the Turin Centre.

I. Background and justification

The fishing sector – The reasons for ILO action

1. More than 30 million people work part time and full time as fishers. It has been estimated that, for each person employed in capture fisheries, there are about four jobs produced in the secondary activities, including post-harvest. Furthermore, each worker on average provides for three dependants or family members. Thus, fishing and those supplying services and goods to them assure the livelihoods of a total of several hundred million people. [1]
2. Work in the fishing sector has many characteristics that set it apart from work in other sectors:
   - The harvesting of fish, and other marine resources, takes place in the often-challenging marine environment. The rate of accidents and event fatalities can be quite high. In many countries, fishing is considered to be the most hazardous occupation.
   - Fishing has long traditions. One of these, found throughout the world, is that of paying fishers on the basis of a share of the catch, which means that fishers are often considered to be "self-employed".
   - Fishers and their families often live in remote communities that offer only limited alternatives for employment and are far away from regulatory oversight.
   - Increased globalization of fishing has meant increased complexity in working relationships. The State of registration of the vessel, location of the fishing vessel owner, country of residence of the fisher, and area of operation of the vessel may all be different.
   - Many fishers are under economic pressure due to overfishing.
3. The above and other factors call for special considerations for the labour protection of fishers. Yet, in many countries, fishers seem to fall through gaps in the system of laws, regulations and other measures that protect other workers, or may be covered by legislation that does not sufficiently reflect the realities of their work. This may create a "decent work" deficit.
4. In line with its objective of providing decent work for all, the ILO is seeking to reduce this deficit.

Background

5. The ILO's first international labour standard for the fishing sector was adopted in 1920. Additional standards were adopted in 1959 and 1966.
6. In 2002 the Governing Body, seeing the need to update these instruments, decided to place on the agenda of the ILC an item concerning a comprehensive standard (a Convention supplemented by a Recommendation) on work in the fishing sector. [2] Though many fishers in the past had received protection through other ILO maritime standards aimed at seafarers on merchant ships (standards that applied, or could be applied, to fishing), it had been decided that the new consolidated Convention concerning working and living conditions of seafarers (MLC, 2006), would exclude fishing vessels and fishers from its

[1] FAO: *The state of world fisheries and aquaculture, 2008*, Rome, 2009, p. 26. If aquaculture and its secondary activities and dependants are included, it is estimated that over 500 million directly or indirectly depend on fisheries and aquaculture for their livelihoods.

[2] GB.283/2/1, para. 21(b).

scope. This created a sense of urgency to adopt a new comprehensive standard for the fishing sector, a standard that would also reflect the often unique characteristics of commercial fishing.

7. After discussing this issue at three sessions, the 96th Session of the ILC in 2007 adopted by an overwhelming majority the Work in Fishing Convention, 2007 (No. 188), [3] and its accompanying Work in Fishing Recommendation, 2007 (No. 199). [4]

8. Convention No. 188 provides a global labour standard that is relevant to all fishers, whether on large vessels on the high seas and on international voyages or in smaller boats operating in coastal waters close to shore. Recommendation No. 199 provides guidance to States on the implementation of the provisions of the Convention.

9. The Convention aims at ensuring that "fishers have decent conditions of work on board fishing vessels with regard to minimum requirements for work on board; conditions of service; accommodation and food; occupational safety and health protection; medical care and social security". [5] It principally targets flag States (States whose vessels fly their national flag) but also provides for inspection of foreign vessels by port States.

10. The tripartite drafters of the Convention recognized that its application might raise special problems of a substantial nature in light of the particular conditions of service of some fishers or fishing vessel operations. They also acknowledged that some States might face such problems due to insufficiently developed infrastructure or institutions. The Convention therefore provides States with some flexibility in the form of possible exclusions of limited categories of fishers and vessels, and progressive implementation of certain provisions while they commit, over time, to improving conditions of all fishers.

11. The Convention stresses the importance of social dialogue and tripartite consultation. Many provisions can only be implemented following "consultation" with representative employers' and workers' organizations (in particular, representative organizations of fishing vessel owners and fishers).

12. Convention No. 188 revises the Minimum Age (Fishermen) Convention, 1959 (No. 112), the Medical Examination (Fishermen) Convention, 1959 (No. 113), the Fishermen's Articles of Agreement Convention, 1959 (No. 114), and the Accommodation of Crews (Fishermen) Convention, 1966 (No. 126). It also covers other important questions such as health and safety at work, assignment and hours of rest, crew list, repatriation, recruitment and placement, and social security. The old Conventions will continue to be binding for countries that have ratified them until they ratify the new Convention and it enters into force.

13. The Convention will enter into force one year after it has been ratified by ten member States (including eight coastal States) and will be legally binding for member States that choose to ratify it. Wide ratification is supported by representative organizations of employers and of fishing vessel owners and by representative organizations of workers and of fishers, as well as other professional organizations in the sector.

14. When the ILC adopted Convention No. 188 and Recommendation No. 199 it also adopted four resolutions intended to support the promotion, ratification and effective implementation of the Convention and the improvement of decent work in the fishing sector. These resolutions have helped the Office to determine priorities in its follow-up activities.

[3] See www.ilo.org/public/english/dialogue/sector/papers/maritime/c188.pdf.

[4] See www.ilo.org/public/english/dialogue/sector/papers/maritime/r199.pdf.

[5] Convention No. 188, Preamble.

15. The **resolution concerning promotion of the ratification of the Work in Fishing Convention, 2007 (No. 188)**, invited the Governing Body to request the Director-General "to give due priority to conducting tripartite work to develop guidelines for flag State implementation and to develop guidelines to establish national action plans for progressive implementation of relevant provisions of the Convention", as well as to give due consideration in the programme and budget for technical cooperation programmes to promote the ratification of the Convention and to assist members requesting assistance in its implementation in such areas as:

    – technical assistance for Members, including capacity building for national administrations as well as representative organizations of fishing vessel owners and fishers, and the drafting of national legislation to meet the requirements of the Convention;

    – the development of training materials for inspectors and other staff;

    – the training of inspectors;

    – the development of promotional materials and advocacy tools for the Convention;

    – national and regional seminars, as well as workshops on the Convention; and

    – promoting the ratification and implementation of the Convention within ILO Decent Work Country Programmes.

16. The **resolution concerning port State control** invited the Governing Body "to convene a tripartite meeting of experts of the fishing sector to develop suitable guidance for port State control officers concerning the relevant provisions of the Work in Fishing Convention, 2007 (No. 188)".

17. The **resolution concerning tonnage measurement and accommodation** invited the Governing Body "to request the Director-General to report to it any developments which may have an impact on the Work in Fishing Convention, 2007 (No. 188), especially on Annex III", and "to act on such a report by giving due priority, if required, to convening a tripartite meeting of experts, as provided for in Article 45 of the Work in Fishing Convention, 2007 (No. 188), to address the matter with a view to maintaining the relevance of Annex III of that Convention".

18. The **resolution concerning promotion of welfare for the fishers** invited the Governing Body "to request the Director-General, in a cost-effective manner, to consider, as appropriate, the following social issues related to fisheries, as part of its programme and budget:

    – promotion of the provision of effective social protection and social security to all fishers within the ongoing work of the Organization so as to secure effective social protection for all;

    – the particular employment problems that are faced by women in the fishing industry, including discrimination and the barriers to access to employment in the industry;

    – the causes of occupational diseases and injuries in the fishing sector;

    – the need to encourage member States to strongly ensure that fishers on fishing vessels in their ports are able to have access to fishers' and seafarers' welfare facilities;

    – the need to provide member States and social partners with advice on developing strategies to improve the retention of fishers and the recruitment and retention of new entrants in fisheries;

    – the issues relating to migrant fishers; and

    – the education of fishers and their families by working together with appropriate bodies for the prevention of HIV/AIDS among fishers and in fishing communities".

19. In November 2007 the Governing Body requested the Director-General to:

    – take all necessary measures for the promotion of Convention No. 188 and Recommendation No. 199, in accordance with the above resolutions, "taking into account the resources available for sectoral activities under the regular budget and any voluntary contributions that can be obtained from extra-budgetary donors"; and

    – "make concrete proposals in due course to the Governing Body with regard to the implementation of those resolutions ...". [6]

20. The Office seeks to coordinate the work to promote the implementation and ratification of Convention No. 188 with the work under way to promote early ratification and implementation of the MLC, 2006; thus this Action Plan draws on processes, goals and strategies similar to those outlined in the Action Plan 2006–11 for the MLC, 2006. [7]

What has been done between 2007 and 2010

Actions since 2007 to build a solid foundation for the ratification and implementation of the Work in Fishing Convention, 2007 (No. 188), and its accompanying Recommendation

21. In keeping with the four resolutions adopted by the 96th Session of the Conference and the decisions taken by the Governing Body in November 2007, and in close consultation with its constituents, in particular with ACTRAV, ACT/EMP, ITUC and the ITF, the Office has sought to quickly and efficiently undertake activities to promote the implementation and ratification of Convention No. 188. In doing so, it has drawn upon regular budget resources as well as extra-budgetary resources provided by external donors. In keeping with the ILO Declaration on Social Justice for a Fair Globalization, these actions have been carried out through collaboration among departments in ILO headquarters, field offices and the Turin Centre. The Office has sought, where possible, to undertake activities that will serve as a foundation – a springboard – for future work (e.g. developing training material, undertaking baseline studies, collecting best practices, strengthening important inter-agency relationships that will enhance future work). The following provides highlights of these activities.

Development of promotional material

22. The Office has developed a promotional brochure on Convention No. 188. Originally prepared in English, French and Spanish, the publication now also exists in Japanese (courtesy of ILO Tokyo), Portuguese and Brazilian Portuguese. Moreover, the Office has enhanced its website concerning the Convention.

Article 22 report form

23. Under article 22 of the ILO Constitution, reports are periodically requested from States which have ratified ILO Conventions. In November 2007 the Governing Body adopted the report form for the Work in Fishing Convention, 2007 (No. 188). The form is available on the website of NORMES.

Comparative analysis (gap analysis) of Convention No. 188 and national laws and regulations

24. NORMES, with input from SECTOR, has prepared model terms of reference and matrices for the undertaking of a comparative analysis (gap analysis), which helps to identify the areas where legislative changes may be needed and thus facilitates the work of national authorities when envisaging ratification.

[6] GB. 300/3/1, para. 9.

[7] www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---normes/documents/publication/wcms_088034.pdf.

Development of guidelines on port State control

25. In keeping with the resolution concerning port State control as noted above, in March 2009 the Governing Body decided that a Tripartite Meeting of Experts to Adopt Port State Control Guidelines for Implementation of the Work in Fishing Convention, 2007 (No. 188), would be held at the ILO in Geneva from 15 to 19 February 2010. The meeting was convened using financial support from the Norwegian-funded Project on Enhancing Labour Inspection Effectiveness (a project which involved cooperation by LAB/ADMIN, SECTOR and SafeWork). The experts adopted the *Guidelines for port State control officers carrying out inspections under the Work in Fishing Convention, 2007 (No. 188)*, which aim to provide supplementary practical information and guidance to port State administrations that can be adapted to reflect national practices and policies and other applicable international arrangements in force governing port State control inspections of fishing vessels. The *Guidelines* were submitted to the Governing Body at its 309th Session (November 2010) and will be initially published in English, French and Spanish.

Development of handbook and training material

26. Bearing in mind the resolution concerning promotion of the ratification of the Work in Fishing Convention, 2007 (No. 188), the Office is developing a *Handbook for improving living and working conditions on board fishing vessels* (which provides guidance on Convention No.188) and a *Training manual on the implementation of the Work in Fishing Convention, 2007 (No. 188)*. The development of these products has been financially supported by the Norwegian-funded Project on Enhancing Labour Inspection Effectiveness and has been assisted by NORMES and SEC/SOC. They draw upon experiences from the capacity-building project for the Latin American fishing sector employers' organizations and from training courses for employers and workers in the fishing sector organized by ACT/EMP, ACTRAV and the Turin Centre, all funded by the Spanish Ministry of Labour and Social Affairs through the Social Marine Institute of Spain. They also draw upon lessons learned through case studies commissioned by the ILO concerning regulation of labour conditions of the fishing sector in Norway, Republic of Korea, South Africa and Spain, as well as a case study from Brazil. By the end of 2010 these two products, originally produced in English, will be translated into French and Spanish utilizing funds from the Project for the Rational and Sustainable Development of the Fishing Sector, funded by Spain's Ministry of Environment and Rural and Marine Affairs.

Regional seminars

27. Regional seminars on the Work in Fishing Convention, 2007 (No. 188), were held in the Republic of Korea in September 2008 and in Rio de Janeiro, Brazil in August 2009. These events were held with financial or in-kind assistance from the host countries. They aimed to:

    – promote the ratification and implementation of Convention No. 188 and Recommendation No. 199;

    – improve working conditions and legal protection of fishers in the region; and

    – identify what parts and provisions of the Convention are of specific concern to the countries.

    Following discussion on the Convention and Recommendation requirements, participants requested assistance from the ILO to ratify and implement the Convention. This included: knowledge-building activities (seminars and training courses); technical, legal or financial assistance for conducting baseline studies and the organizing of tripartite consultations and campaigns; drafting or commenting on legislation and providing informal opinions; elaborating information, guidelines, manuals and material on occupational diseases of fishers; undertaking a study on minimum wages, working conditions and social security protection; making available best practices related to occupational health and safety; and

facilitating exchange and dissemination of international experiences concerning law and practice related to fishers' working conditions.

Assistance to the European Union

28. Article 139 of the consolidated version of the Treaty establishing the European Community provides for the possibility of the social partners to negotiate agreements on certain issues. An agreement was concluded by European shipowners and trade unions on the implementation of the MLC, 2006. A somewhat similar agreement is being considered with respect to the implementation of Convention No. 188. The Office has been assisting the fishing sector social partners in their development of such an agreement, which is planned to be completed in 2011.

Technical cooperation projects aimed at specific countries

29. The Project for the Rational and Sustainable Development of the Fishing Sector [8] funded by the Ministry of Environment and Rural and Marine Affairs of Spain has, since 2007, supported the improvement of social and working conditions of workers in the sector in four African countries (Guinea Bissau, Mauritania, Morocco and Senegal) and two Latin American countries (Ecuador and Peru). The project has been under the auspices of the ILO's SECTOR, working closely with the ILO Subregional Office for the Andean Countries in Lima (Peru), the Subregional Office for West Africa in Abidjan (Côte d'Ivoire), the Subregional Office for the Sahel Region in Dakar (Senegal), and the ILO Office in Madrid (Spain).

30. While promoting Convention No. 188 and Recommendation No. 199, the project has also, in the spirit of the ILO Declaration on Social Justice for a Fair Globalization and of related provisions of the Global Jobs Pact, addressed such issues as gender equality, the promotion of youth employment, the right to decent work, training in fisheries and aquaculture, and the promotion of good practices. Core activities have included the convening of training courses, workshops, seminars, campaigns and technical assistance. The work of the project began with baseline studies of the fishing sectors, from a labour perspective, in the six target countries. The project has contributed considerably to improving social dialogue in the fishing sector in the countries concerned, and has also contributed to the preparation of comparative studies (gap analyses) of national laws and regulations. Activities have been undertaken in these countries as well as in training centres in Spain. These activities have been realized with the assistance of the Social Marine Institute and the Occupational Safety and Health Institute of Spain.

31. Even before Convention No. 188 and Recommendation No. 199 were adopted, ACT/EMP and ACTRAV, working with the Turin Centre, had engaged in capacity building of fishing sector employers' and workers' organizations in Latin America through projects funded by the Spanish Ministry of Labour and Social Affairs and undertaken in collaboration with the Social Marine Institute. Courses were held in the Turin Centre and in Spain. As noted above, the outcome of this work was also used in the development of the *Handbook for improving living and working conditions on board fishing vessels* and the *Training manual on the implementation of the Work in Fishing Convention, 2007 (No. 188)*. SECTOR has contributed its technical expertise to this work.

Minimum age/child labour

32. One of the issues addressed by Convention No. 188 is the minimum age of fishers. Implementation of these provisions is closely related to the ILO's work to address minimum age of all workers and the elimination of the worst forms of child labour.

[8] See www.ilo.org/public/spanish/region/eurpro/madrid/download/triptico_in.pdf; www.ilo.org/public/spanish/dialogue/sector/sectors/mariti/fishing/techcoop.htm; www.ilo.org/public/spanish/region/eurpro/madrid/eventos/index_pesca.htm.

33. The FAO's great knowledge of and influence in the fishing sector, and the ILO's in-depth knowledge of child labour issues, are both widely recognized. The FAO has shown an interest in addressing child labour in this sector. It was therefore considered important to ensure coordinated work between the FAO and the ILO. In collaboration with the ILO, the FAO hosted a workshop on child labour in fisheries and aquaculture in Rome from 14 to 16 April 2010. The ILO's involvement called for a coordinated approach by IPEC, SECTOR and NORMES which, among other things, were able to bring into the discussion ILO expertise on child labour, standards and sectors, together with the experiences of government labour inspectors and expertise from the fishing sector social partners. The outcomes of the workshop included guidance on the contents and process of developing materials on policy and practice in tackling child labour in fisheries and aquaculture. An agreement was found on conclusions and recommendations relating to the nature, causes and consequences of child labour in fisheries and aquaculture as well as on how to address them through legal and enforcement measures, policy interventions and practical actions. Participants specified priority actions including the development of specific guidance tools to address child labour in the fishing sector and the collection and distribution of "good practices".

Joint FAO–ILO–IMO work related to safety and health of fishers

34. The ILO has a long history of working with the FAO and the IMO to improve the safety and health of fishers. This work is relevant to the promotion of Convention No. 188 and Recommendation No. 199, as several joint FAO–ILO–IMO publications are specifically referred to in Recommendation No. 199. Furthermore, the three organizations frequently assist each other in the promotion of each other's standards and other instruments, and the ILO often is able to enhance the participation of the social partners in the work of the FAO and the IMO. This work continues. Status reports are frequently provided to the Committee on Sectoral and Technical Meetings and Related Issues.

Decent Work Country Programmes

35. The Office has promoted the inclusion of references to Convention No. 188 in Decent Work Country Programmes. Some countries have already specifically included text referring to the desire to work towards implementation and ratification of the Convention (e.g. Kiribati, Samoa, Tuvalu, Vanuatu). Others have generally referred to the importance of fishing (e.g. Bahamas, Belize, Cambodia, Indonesia, Kenya, Solomon Islands, United Republic of Tanzania, Timor-Leste, Uganda and Yemen). Moreover, actions related to the improvement of social and working conditions in fishing have been undertaken in Ecuador, Guinea Bissau, Mauritania, Morocco, Peru and Senegal through the Project for the Rational and Sustainable Development of the Fishing Sector. Brazil and India have also expressed interest in carrying out activities in the sector. Bosnia and Herzegovina has already ratified Convention No. 188.

Figure 1. The way forward: Towards ratification and implementation of Convention No. 188

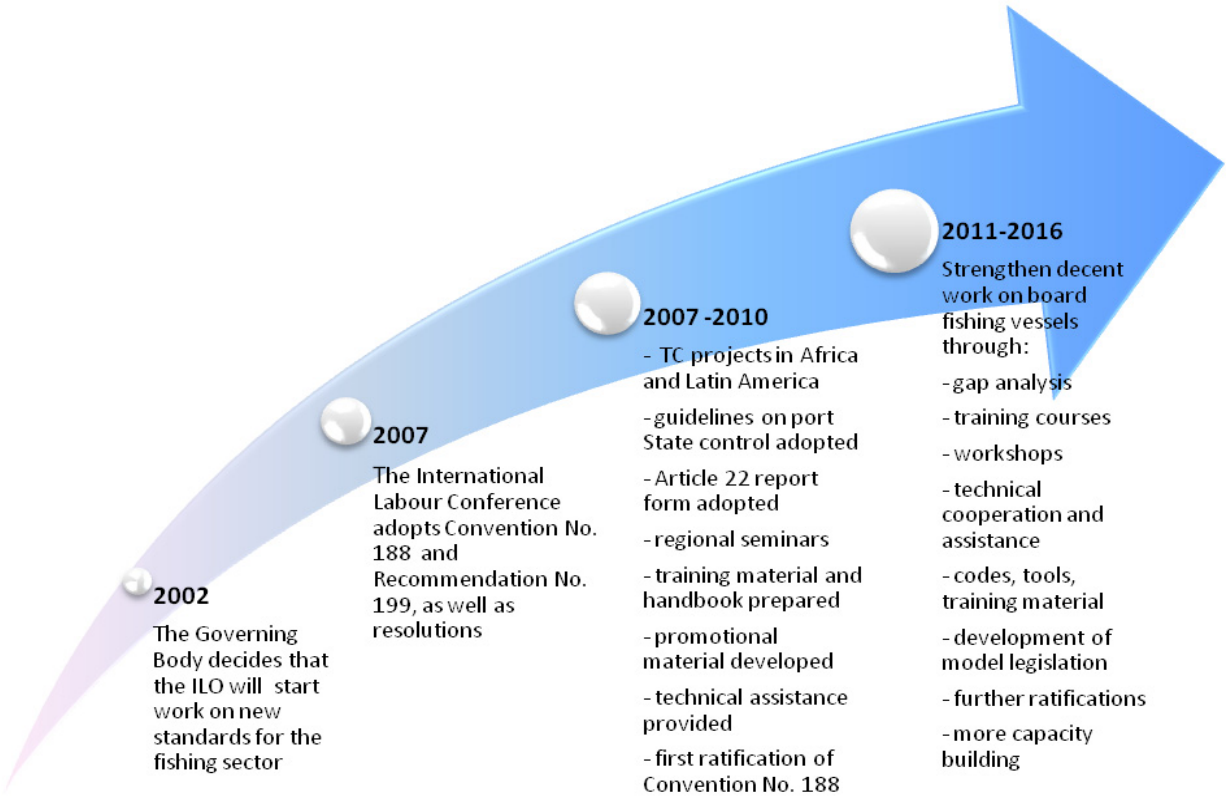

36. As highlighted above, much work has already been done to promote Convention No. 188 and Recommendation No. 199. The Action Plan will build upon this work, and has been developed taking into account lessons learned from promotion efforts undertaken between 2007 and 2010.

Main challenges

37. The following summarizes some of the main challenges to be faced in promoting the ratification of the Convention and its implementation, as well as implementation of its accompanying Recommendation:

- how to make all fishers, fishing vessel owners, employers' organizations, workers' representative organizations, organizations and government ministries/agencies, and other persons or bodies that should know about the Convention aware of its provisions and its utility;
- how to identify those countries who have the interest and will to review, and possibly change, legislation concerning working conditions in the fishing sector;
- how to address concerns over the feasibility of the implementation of the Convention in countries that may have special problems of a substantial nature in light of the particular conditions of service of some fishers or fishing vessel operations, as well as in countries that face special problems of a substantial nature due to insufficiently developed infrastructure or institutions;
- how to strengthen the capacity of government officials to implement the Convention;
- how to strengthen the capacity of employers' and workers' representative organizations, particularly organizations of fishing vessel owners and fishers, so that they may play their essential role in the national promotion and implementation of the Convention, and how to assist these organizations to expand their membership to reach greater numbers of fishers;

– how to help encourage better cooperation and coordination among the ministries and agencies that may have a role in the review and implementation of the Convention, and that may need to coordinate the preparation or revision of their regulations;

– how to ensure that those concerned with improving working conditions of fishers are provided with useful tools that will help them to review, ratify and implement the Convention;

– how to facilitate the exchange of experiences, in particular good practices, by the ILO's constituents on the subjects addressed by the Convention;

– how to bring to bear on specific issues (e.g. child labour, social security, safety and health, legal drafting) the wealth of experience and expertise of different ILO headquarters and field units;

– how to keep the Office informed of particular needs and of progress made towards ratification and implementation, in order to allow it to efficiently focus its human and financial resources where action is most needed and where the chances of making real improvements are greatest;

– mobilization of resources.

Summary of future action to be taken to improve conditions of work of fishers

38. As will be described below in more detail, the ILO plans to undertake the following types of activities to improve the conditions of work of fishers through ratification and implementation of Convention No. 188. It plans to:

– raise awareness about the purpose, scope and content of the Convention and Recommendation;

– disseminate and promote the use of existing tools (guidelines, promotional material, training courses) and develop new tools, as needed;

– assist member States in undertaking comparative analyses (gap analyses) of national laws and regulations or initiating national tripartite consultations concerning improving working conditions in the fishing sector, using Convention No. 188 as a tool to make improvements;

– assist States to develop tools to promote improved working conditions of fishers, bearing in mind the provisions of the Convention and Recommendation as well as the characteristics and needs of fishers within specific countries, localities and fisheries;

– facilitate the exchange of experiences, in particular good practices, among the ILO's constituents;

– help connect States that have specific expertise on subjects covered by the Convention with States that are looking for assistance on those subjects (e.g. South–South cooperation);

– facilitate and strengthen social dialogue and tripartism in the fishing sector;

– measure, to the extent possible, progress towards the ratification and implementation of Convention No. 188.

39. The following actions need to be taken by member States and/or social partners that have an interest in possibly ratifying and implementing Convention No. 188. They should:

– undertake gap analyses of national laws and regulations;

– hold national consultations concerning improving working conditions in the fishing sector, using Convention No. 188 as a framework for making improvements, where needed;

- allocate the human and financial resources needed to review, revise and implement national laws, regulations or other measures giving effect to the provisions of Convention No. 188;
- include a reference to improving conditions of work in the fishing sector, in particular a reference to giving consideration to implementing Convention No. 188, in Decent Work Country Programmes;
- share lessons learned and good practices, and possibly contribute resources to the ILO's efforts to promote the ratification and implementation of Convention No. 188.

Specific action to be taken, subject to available resources

40. The Office plans to undertake the following specific activities, depending on the availability of internal and external resources:

At the global level

- disseminating the *Handbook for improving living and working conditions on board fishing vessels* (which provides guidance on Convention No.188) and the *Training manual on the implementation of the Work in Fishing Convention, 2007 (No. 188)*, to ILO constituents, fishing sector training institutions, and other interested parties;
- developing guidelines for flag State control implementation of the Work in Fishing Convention, 2007 (No. 188); [9]
- improving the ILO's website on Convention No. 188 and Recommendation No. 199 so that the site can be a better resource for those seeking to promote and implement these instruments (including, where possible, linking to other internal and external sites that provide good practices related to issues addressed in these instruments);
- assisting the Turin Centre in the delivery of training programmes on, or related to, Convention No. 188;
- publishing informal opinions prepared by the Office in reply to interpretation requests concerning the Convention and Recommendation, [10] and publishing frequently asked questions and related answers concerning the Convention and Recommendation;
- preparing guidance to assist States to address issues related to the application of the Convention and Recommendation to small fishing vessels, i.e. those under 24 metres in length;
- developing guidance on addressing specific issues in the fishing sector such as child labour, medical examination and certification of fishers, equipment and supplies to be carried on board fishing vessels;
- promoting and facilitating continued social dialogue at the international level on the implementation of the Convention;
- providing guidance and disseminating good practice on hours of rest/fatigue prevention/contents of fishers' work agreements/occupational safety and health/social security protection of fishers/reporting and investigation of accidents on board fishing vessels;

[9] In its report to the Governing Body of the ILO, the Tripartite Meeting of Experts to Adopt Port State Control Guidelines for Implementation of the Work in Fishing Convention, 2007 (No. 188), suggested, inter alia, that the ILO find resources, perhaps through external donors, for the development of guidelines for flag State control implementation of the Work in Fishing Convention, 2007 (No. 188).

[10] Subject to the customary reservation that the Constitution of the International Labour Organization confers no special competence upon the International Labour Office to interpret Conventions.

– undertaking research on specific issues such as on migrant fishers, pay and wages in the fishing sector, particularly on vessels operating in foreign waters under fisheries agreements;

– preparing practical information on the accommodation provisions of the Convention for use by fishing vessel designers and builders, in order to encourage them to ensure that new vessels meet the requirements of the Convention;

– placing the promotion of the ratification and implementation of Convention No. 188 and Recommendation No. 199 on the agenda of international meetings, involving the major players in the fishing industry, including relevant government ministries and fishers' organizations;

– seeking inclusion of training on Convention No. 188 in the curriculum of the World Maritime University and other IMO-affiliated international maritime training centres, as well as FAO-affiliated training institutions.

At the regional level

– placing the promotion of the ratification and implementation of Convention No. 188 and Recommendation No. 199 on the agenda of regional meetings organized or supported by the Office in cooperation with member States with tripartite participation, regional and subregional organizations;

– assisting in the establishment of regional arrangements on port State control of fishing vessels (or the expansion of existing arrangements for inspection of ships to cover inspection of fishing vessels);

– facilitating regional seminars, forums, regional training programmes, information and exchange on the issues addressed in Convention No. 188 and Recommendation No. 199;

– assisting, where requested, in the development of a social partners' agreement on the implementation of Convention No. 188 in the European Union;

At the national level

– undertaking general needs assessments of specific countries with respect to possible legislative, infrastructural or training requirements in order to be in a position to ratify Convention No. 188, with emphasis on the possibilities of international cooperation to meet the needs;

– assisting States to develop national plans of action for implementation of the Convention;

– providing assistance to countries in the preparation of legislative gap analyses/legislative reviews to determine areas of adjustment that may be needed;

– encouraging countries to establish tripartite national advisory committees to formulate advice on the preparation/revision of legislation covering fishers;

– assisting countries, upon request to review/comment on their capacity to implement the inspection systems required by the Convention;

– supporting translation of Convention No. 188 and Recommendation No. 199 into languages other than the official ILO languages, based on interest expressed, in particular in Decent Work Country Programmes;

– promoting the integration of Convention No. 188 and Recommendation No. 199 into Decent Work Country Programmes as these are developed or reviewed;

– collecting information for each country, including progress in ratification of the Convention and any problems encountered;

– providing a timely response to requests for legal opinions or other information concerning the Convention and to inquiries concerning the assistance available;

– receiving and acting upon requests for assistance with respect to implementation of the Convention;

– commenting on draft national legislation or assisting in drafting;

– evaluating the difficulties faced by countries that have not been able to move to ratification;

– researching to address gender dimensions in national legislation;

– undertaking expert missions and participation in national seminars when requested (or providing support to ILO field officials undertaking such missions).

Assistance to representative organizations of fishing vessel owners and fishers

– assisting ACT/EMP and ACTRAV in building the capacity of representative organizations of fishing vessel owners and fishers and in providing them with information on the Convention and Recommendation.

Resource mobilization

– working with the Partnerships and Development Cooperation Department and other ILO units to identify sources of funding to support the above activities;

– assisting member States to identify donors who may wish to directly assist, with financial resources or technical expertise, in strengthening of national capacity for promotional activities with a focus on targeted workshops and training sessions for ILO member States that have not ratified the Convention as well as members that have ratified it but need support for implementation;

– submitting a concept note to donors on related activities that could be undertaken in interested countries with the donors' financial support;

– seeking an extension of the Project for the Rational and Sustainable Development of the Fishing Sector (covering selected countries in Africa and Latin America).

II. The Action Plan in the context of the ILO's Strategic Policy Framework

41. The Strategic Policy Framework 2010–15 provides the context for the present Action Plan.

42. The Action Plan will contribute in particular to the realization of outcomes 13, 4, 5, 6, 9, 10, 11, 16, 18 and 19 of the Strategic Policy Framework 2010–15 (see table 1). The work may therefore involve, in a coordinated way, the expertise of several ILO units.

Table 1. Relationship between the Action Plan and the ILO's Strategic Policy Framework 2010–15

Outcome number	Outcome description
Outcome 13	*Decent work in economic sectors:* A sector-specific approach to decent work is applied
Outcome 4	*Social security:* More people have access to better managed and more gender equitable social security benefits
Outcome 5	*Working conditions:* Women and men have improved and more equitable working conditions
Outcome 6	*Occupational safety and health:* Workers and enterprises benefit from improved safety and health conditions at work
Outcome 9	*Employers' organizations:* Employers have strong, independent and representative organizations

Outcome number	Outcome description
Outcome 10	*Workers' organizations:* Workers have strong, independent and representative organizations
Outcome 11	*Labour administration and labour law:* Labour administrations apply up-to-date labour legislation and provide effective services
Outcome 16	*Child labour:* Child labour is eliminated, with priority being given to the worst forms
Outcome 18	*International labour standards:* International labour standards are ratified and applied (implies the ratification and implementation of Convention No. 188 and Recommendation No. 199)
Outcome 19	*Mainstreaming decent work:* Member States place an integrated approach to decent work at the heart of their economic and social policies, supported by key UN and other multilateral agencies

III. Relationship to the Global Jobs Pact

43. This Action Plan will contribute to the implementation of the Global Jobs Pact in particular by strengthening social dialogue and tripartism in the fishing sector, which may carry over into efforts to build consensus on relevant national and international policies and strategies related to future employment opportunities for fishers (as well as transitioning fishers to other forms of work, where necessary due to environmental or economic reasons).

IV. Implementing partners

44. With SECTOR and NORMES as lead units and in close collaboration with ACTRAV and ACT/EMP, this Action Plan will enhance the promotion of the ratification of Convention No. 188 and ensure coordinated action for implementation. It is expected that this collaboration will involve specialists at headquarters and other specialists in the field, LAB/ADMIN, SafeWork, IPEC, SEC/SOC, Social Dialogue Sector and the Turin Centre.

45. The efforts to increase the visibility of Convention No. 188 and of the need to improve working conditions in the fishing sector will be made in cooperation with other relevant international and regional bodies as appropriate, including the IMO, FAO, United Nations Environment Programme (UNEP), IOE, ITUC, ITF and the European Union.

46. Consultations will continue to be made on the implementation of this Action Plan and possible modifications, between the ILO's Employers' and Workers' groups and thus through the social partners in the fishing sector.

V. Strategy

47. In line with the strategic objectives of the ILO as they relate to a sector-specific approach to decent work, the Action Plan will increase awareness in the fishing sector of Convention No. 188 and Recommendation No. 199 and help place ratification and implementation of these instruments high on the national agendas of member States with fishing interests.

48. Promoting ratification and implementation and providing assistance, where needed, are interrelated activities: ratification will often depend upon the availability of technical assistance to help governments to develop national laws and regulations and build the necessary administrative capacity.

49. To focus resources and to measure progress, the Action Plan will set some general targets to be reached within and by the end of the five-year period. Reaching these targets will of course depend in part on resources and on the will and capacity of member States and others within the period concerned.

50. The Office will also seek to place high priority on the promotion of Convention No. 188 in States with large numbers of fishers, with large international fleets and/or large numbers of vessels of 24 metres in length or more (or 300 gross tons or more); States which receive a large number of port visits from foreign vessels; and States having mentioned fishing as a

priority in Decent Work Country Programmes. It will also seek to obtain at least one ratification in each ILO region.

Targets, indicators and monitoring

51. Progress related to awareness-raising and the assistance for ratification and effective implementation of the Convention and its accompanying Recommendation will be measured in a number of different ways and at different levels, consistent with the multi-level and multi-partner approach. It will be monitored on the basis of the indicators in table 2.

52. The progress of the Action Plan will be monitored on a yearly basis and evaluated using these indicators and targets/measurements and in accordance with standard ILO procedures. The progress reports will be prepared by the Office.

Table 2. Measuring progress towards the ratification and implementation of the Work in Fishing Convention, 2007 (No. 188)

Indicator	Target/measurement
Ratification by member States	5 ratifications registered with the Director-General of the ILO by the end of 2012 10 ratifications registered well before the end of 2016 (at least one in each ILO region)
Partial changes to national laws, regulations and other measures in line with Convention No. 188	10 partial changes (as indicated by new laws or regulations, or amendments thereto) by the end of 2016
Comparative analyses undertaken	10 new comparative analyses of Convention No. 188 and national laws and regulations by 2012 20 comparative analyses of Convention No. 188 and national laws and regulations by the end of 2016
Tripartite national seminars, workshops or other events held in member States, or tripartite committees formed for the purpose of reviewing Convention No. 188	10 held by 2012 20 held by the end of 2016
Requests for legal assistance or clarification	10 by 2012 20 by the end of 2016
Number of training courses held on Convention No. 188 and Recommendation No. 199	5 by 2012 15 by the end of 2016
References to Convention No. 188 in Decent Work Country Programmes	10 by 2012 20 by 2016
Examples of exchanges of best practices, technical assistance, among member States related to the implementation of Convention No. 188	10 examples by the end of 2016
Government, employer (fishing vessel owner), worker (fishers' representatives) trained on Convention No. 188 (either at the Turin Centre or by others)	50 by 2010 200 by 2016
New tools developed on Convention No. 188 or specific subjects addressed by Convention No. 188 (specific to the fishing sector), by the Office (SECTOR, NORMES or other units, or through collaboration among several units)	4 by 2016